

الاستفهام وأثره في النحو

د. عبد الناصر عبد الحايح عبد اللطيف مدرس اللغة العربية في الكلية



المقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه

وبعد

فإن الاستفهام ظاهرة جديرة بالدراسة ، حرية بالبحث ، لأنه شاع في معظم الأبواب النحوية ، وعلى أثره تتبدل القواعد النحوية والصرفية ، وعلى معرفة نوعه تختلف المسائل الإعرابية ، وعلى الرغم من ذلك لم يفرد له معظم النحاة بابا خاصا به بل جاءت مسائله وأدواته وأحكامه متناثرة مبعثرة متفرقة مشتتة في أبواب النحو المختلفة يصعب على الباحث والدارس الوصول إليها في سهولة ويسر ، فاخترته موضوعا لبحثي لجمع مآثره وضم ما تفرق ، وإماطة اللسان عما خفي ، وأن أدرس الإستفهام دراسة نحوية تحدد مدى أثر الإستفهام في النحو ، وسميته الإستفهام وأثره في النحو واستدعي بحثي هذا الموضوع أن أجعله في مبحثين وخاتمة :

المبحث الأول :- دراسة الإستفهام ، ويشتمل على مطلبين

المطلب الأول: تعريف الإستفهام في اللغة والاصطلاح وبيان أنواع الإستفهام ومعانيه

المطلب الثاني : أدوات الإستفهام

تناولت فيه :- عددها ، وتقسيمها إلى أسماء وحروف ، والرد على من ادعى أنها كلها حروف ، وموقعها من الإعراب والبناء ، وسبب بنائها وماهية الهمزة وما تفرقت به عن أخواتها ، وحكم حذفها وماهية هل ، ومعناها ، وما تفرقت به عن الهمزة ، وماهية أم وأنواعها وخصائص كل نوع ، ومعاني أدوات الإستفهام الأخرى وأحكام أي في الإستفهام والموقع الإعرابي لأدوات الإستفهام .

المبحث الثاني :- أثر الإستفهام

واشتمل على اثنتين وعشرين مسألة

تكلمت فيه عن أثر الإستفهام في :-

١- بناء الاسم .

٢- استعمال ذا موصولة .

٣- استغناء المبتدأ عن الخبر .

- ٤- الابتداء بالانكسرة .
- ٥- وجوب تقديم المبتدأ أو الخبر .
- ٦- الحذف .
- ٧- عمل "لا" النافية للجنس .
- ٨- إجراء القول مجري الظن .
- ٩- التعليق .
- ١٠- الاسم المشغول عنه .
- ١١- نصب المفعول معه .
- ١٢- تنكير صاحب الحال .
- ١٣- الإضافة .
- ١٤- إعمال اسم الفاعل .
- ١٥- أفعال التفضيل .
- ١٦- النعت .
- ١٧- البديل .
- ١٨- نصب الفعل .
- ١٩- كم الاستفهامية .
- ٢٠- الحكاية .
- ٢١- حذف ألف "ما" الاستفهامية .
- ٢٢- همزة الوصل .

أما الخاتمة فاشتملت على أهم النتائج التي توصلت إليها ، فإن كنت قد أصبت
فلربي الفضل والمنة ولأساتنتي الشكر والثناء وإن كانت الأخرى فحسبي أنسى
اجتهدت وعلي الله توكلت وإليه أنيب

الباحث

المبحث الأول دراسة الاستفهام

أولاً :- معنى الاستفهام في اللغة والإصلاح:

الاستفهام في اللغة :-

الفهم معرفة الشيء بالقلب ، فهمه فهما وفهما وفهامة علمه ، وفهمت الشيء ، عقلته وعرفته ، وفهمت فلانا وأفهمته وتفهم الكلام فهمه شيئاً بعد شيء ورجل فهم سريع الفهم ويقال فهم وفهم ، وأفهمه الأمر وفهمه إياه جعله يفهم ، واستفهمه سأله أن يفهمه ، وقد استفهمني ، الشيء ، فأفهمته وفهمته تفهيماً^(١).

والاستفهام والاستخبار والاستعلام واحد ، فالاستفهام طلب الفهم والاستخبار طلب الخبر ، والاستعلام طلب العلم ، والاستخبار نقيض الإخبار من حيث لا يدخله صدق ولا كذب^(٢).

الاستفهام في الاصطلاح :

هو طلب المتكلم من مخاطبه أن يحصل في ذهنه ما لم يكن حاصلًا عليه مما سأله عنه^(٣).

أو هو استعلام ما في ضمير المخاطب ، وقيل هو طلب حصول صورة الشيء في الذهن ، فإن كانت تلك الصورة وقوع نسبة بين شيئين أو لا وقوعها ، فحصولها هو التصديق ، وإلا فهو التصور^(٤).

وليس كل ما كان بلفظ الاستفهام يكون استفهاماً حقيقياً ، فمتى جاء الاستفهام من مخلوق كان سؤالاً عن شيء مجهول غالباً ، ومتى كان من الله سبحانه وتعالى كان تقريراً وتوقيفاً وتوبيخاً وتقريعاً ، لأنه لا يجهل شيئاً ولا يغيب عنه تقدس وتعالى يعلم

(١) اللسان ٥ / ٣٤٨٠

(٢) مالي ابن الشجرى ١ / ٤٠١

(٣) الأشباه والنظائر ٤ / ٧٠

(٤) كتاب التعريفات ص ٣١

خاتمة الأعين وما تخفى الصدور ، ويجوز أن يكون المراد أن يتكلم المجيب بالجواب فيسمعه من جهل فيستفده^(١) .

أنواع الاستفهام:

للاستفهام نوعان :

أولاً : استفهام حقيقي : وعرفه أبو حيان : بأنه الاستفهام الذي لا يشوبه شيء^(٢) ، وهو طلب المعرفة أي السؤال عن شيء مجهول يطلب حصوله في الذهن ، والمطلوب حصوله في " الذهن إما تصور أو تصديق ، لأنه إما يطلب حكماً بنفي أو إثبات ، وهو التصديق أولاً وهو التصور ، فمن قال أخرج زيد فهذا تصديق ومن قال أزيد خارج أم عمرو فهذا تصور لأن المطلوب تعيين الفاعل لا نفس النسبة^(٣) .

ثانياً : استفهام غير حقيقي ويشمل :

أ. الاستفهام التقريري :

وهو توكيف المخاطب على ما يعلم ثبوته أو نفيه^(٤) ، أي حمل المخاطب على أن يقر بأمر يعرفه^(٥) أو طلب الاستفهام مع كون الطالب عالماً والمراد إثبات المستفهم عنه كقوله تعالى " ولئن سألتهم من خلق السماوات والأرض ليقولن الله " ^(٦)

ب. الاستفهام التوبيخي :

وهو الاستفهام للتقريع مثل : أتوانيا وقد علاك المشيب

والمراد منه تقريع المستفهم منه بذكر ما يستبجح من مثله للومه عليه . ^(٧)

(١) كشف المشكل ١٥٠/٢ والاشتباه والنظائر ٧١/٤

(٢) الارتشاف ٣٢٧/١

(٣) الاشتباه والنظائر ٧١/٤

(٤) الجني لداني ص ٣٢

(٥) الارتشاف ٣٢٧/١

(٦) لقمان من الآية ٢٥

(٧) المقتضب ٢٩٢/٣

(٨) المائدة من الآية ١١٦

(٩) نظامي لشجير ٢٦٥/١ الخصائص ٢٦٩/٣ معاني الزجاج ٢٤٥/٢

وقد جاء التوبيخ في الظاهر لغير المذنب مبالغة في تعنيف فاعل الذنب وتكذيبه كقوله تعالى لسيدنا عيسى (أنت قلت للناس اتخذوني وأمي إلهين)^(١)

فإنه توبيخ في الحقيقة لقومه الذين أدعوا الألوهية .^(٢)

ج - استفهام التسوية :

نحو سواء على أقيمت أم قعدت فمتى دل الكلام على تسوية حكم به ، ويكون بهمزة الاستفهام مع أم ، ويعود الكلام فيه خبرا محتملا للصدق والكذب لأنه لما كان المستفهم يستوى عنده الوجود والعدم أجرت التسوية بلفظ الاستفهام^(٣) لأن ما بعد همزة الاستفهام وما بعد عديلتها مستويان في علم المستفهم .^(٤)

وخصه بعضهم^(٥) بكلمة سواء وما رادفها ، أي أنه يأتي في أربعة صور مثل :

(سواء عليهم أنذرتهم أم لم تنذرهم)^(٦)

وما أبالي أرضيت أم سخطت

ولا أدري أقام زيد أم رحل

وليت شعري أشكر أم كفر

وضابطه عند سيبويه : على معني أيهم وأيهما^(٧) وعند المبرد في كل موضع تنخل فيه أم مع الألف^(٨) وعند ابن هشام : في الهمزة الداخلة على جملة يصح حلول المصدر محلها والجملة منها خبرية في المعنى ففي قولنا : سواء على أقيمت أم قعدت أي سواء على قيامك وقعودك^(٩)

(١) سورة المائدة: الآية ١١٦.

(٢) ينظر امالي الشجري ٢٦٥/١ والخائص ٢٦٩/٣ معاني الزجاج ٢٤٥/٢

(٣) الارتشاف ٣٢٧/٢ ، الجني الداني ص ٣٢

(٤) الرضي ٣٧٥/٢١

(٥) ينظر معاني الحروف ص ٣٤ والجنة الداني ص ٣٢ ، والرضي ٣٧٥/٢

(٦) البقرة من الآية ٦

(٧) الكتاب ١٦٩/٣

(٨) المقتضب ٢٩٣/٢

(٩) المغني ١٧/١

د - الاستفهام الإنكاري :

وهو الذي يطلب به إبطال ما يذكر بعد أداة الاستفهام، وتكذيب مدعي من يدعي، ويقع ما فيه مثبتا منفيًا ، وما يقع منفيًا مثبتًا لأن نفي النفي إثبات تقول أنا فعلت أى ما فعلت ، وفي قوله تعالى (أليس الله بكاف عبده) (١) أى هو كاف يقول الزمخشري أدخلت همزة الإنكار على كلمة النفي فأفيد معنى إثبات الكفاية (٢) ولذلك عطف على المنفي بعده بمثبت كقوله تعالى (ألم نشرح لك صدرك ، وضعنا عنك وزرك) (٣) أى شرحنا ووضعنا . (٤)

ومثل ذلك إذا دخلت همزة الاستفهام على (ما) النافية أو لم أو ليس كقولك أما أحسنت إليك ألم أكرمك ألسنت بخير من زيد ويكون الجواب بلى . (٥)

هـ - الاستفهام الاستدعائي

ويطلق عليه استفهام بمعنى الأمر وهو الذي يطلب به إيجاد الفعل المستفهم عنه إما مطلقا نحو قوله تعالى (فهل أنتم منتهون) (٦) أى انتهوا ، وإما للتببيه على لطيفة ويسمى تعجبا كقوله تعالى (ألم تر إلى ربك كيف مد الظل) (٧) وإما لطلب تعجيله كقوله تعالى (ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم لذكر الله) (٨) (٩)

و - الاستفهام التهنيتي :

وهو الاستخفاف بالمستفهم عنه كقوله تعالى (أصلاتك تأمرك أن نترك ما يعبد آباؤنا) (١٠) وقوله تعالى (أهذا الذي يذكر آهتكم) (١١)

(١) الزمر ١٦

(٢) الكشاف ٣/٣٩٨

(٣) الشرح ١، ٢

(٤) ينظر الشجري ٤٠٧/١

(٥) معاني الحروف ص ٣٣

(٦) المائدة من الآية ٩١

(٧) الفرقان الآية ٤٥

(٨) الحديد من الآية ١٦

(٩) ينظر الكشاف ٤/٦٤ والشجري ١/٢٦٤

(١٠) هود ٨٧

(١١) الانبياء ٣٦

وللاستفهام معان أخرى يمكن ردها إلى ما ذكرته حسب فهم المعنى .

أدوات الاستفهام بين الإسمية والحرفية :

عد أكثر النحاء أدوات الاستفهام اثنتي عشرة أداة^(١) وزاد بعضهم عليها " مهما " ^(٢) وزاد بعضهم " أو " ^(٣) و " لولا " و " هلا " ^(٤) فأصبح العدد ست عشرة أداة تنقسم هذه الأدوات إلى حروف وأسماء

الحروف هي : الهمزة وهل وأم وأو ولولا و هلا .

والأسماء هي : " من " و " ما " و " كم " و " أى " و " أين " وكيف ومتي وأيان وأنى ومهما وقد عدها بعض النحويين حروفا كلها . ^(٥)

والدليل على اسمية الأسماء منها من أربعة أوجه أحدها : أن لها محلا من الإعراب يحكم عليها بالرفع والنصب والجر الثاني : أن حروف الجر تدخل على أكثرها نحو قولك : بمن مررت ؟ إلا أنك إذا أدخلت حرف الجر على " ما " الاستفهامية حذف ألفها فرقا بين الخبر والاستفهام فقلت فيم ولم وعلام وإلام .

الثالث : أنك تبدل منها الأسماء نحو ما اسمك ؟ أعلى أم عبد الله ؟ فعلى وعبد الله بدل من " ما " ومثله أين بيتك فى الكوفة أم فى البصرة ؟ والأسماء لا تكون بدلا من الحروف ، وتنقص عن الظاهر أنها لا تتعت ولا تؤكد لشبهها بالحروف .

الرابع : أنها تدل على معان فى أنفسها كسائر الأسماء . ^(٦)

المطلوب بأداة الاستفهام وتقسيم الأدوات باعتباره :

أعلم أن المطلوب حصوله فى الذهن إما تصور أو تصديق والأدوات بالنسبة إليهما ثلاثة أقسام .

(١) ينظر كشف المشكل ١٥١/٢

(٢) الارتشاف ٥٤٨/٢ ، بالمعنى ٣٣٢/٣

(٣) رصف المباني ص ١٣٣ وجواهر الانب ص ٢٥٦

(٤) الارتشاف ٤١٠/٢

(٥) كشف المشكل ١٥٦/٢

(٦) جواهر الانب ص ١٥٨

أولها :- مختص بطلب التصور وهي أم المتصلة وجميع أسماء الإستفهام.

ثانيها :- مختص بطلب التصديق وهي أم المنقطعة وهل.

ثالثها :- منزل بينهما وهي الهمزة يقال في طلب التصور أزيد الخارج فإن

المطلوب تعيين الخارج لا نفس النسبة ، وفي طلب التصديق أخرج زيد^(١)

موقعها من الإعراب والبناء :

أما ما كان منها حرفا فهو مبني وكل حرف له البناء يجب إما لأن الحرف لا يدل على معنى في نفسه وإنما يدل على معنى في غيره^(٢) أو لأن الحروف لا يعلل لبنائها كما يعلل لبناء الأسماء لأجل أنها غير مستحقة للإعراب بوجه كما كانت مستحقة له، فالبناء هو الواجب والقياس في الحروف، والشيء إذا لم يعدل به عن أصله لم يقع فيه تعليل.^(٣)

وبنيت هذه الحروف على السكون لأن أصل الحروف البناء وأصل البناء السكون^(٤)

وأما الهمزة فنبيت على الحركة لأنه يبدأ بها ولا يبدأ بساكن، لأنها حرف بسيط، وخصت بالفتح لأنه أخف الحركات .^(٥)

وأما الأسماء فإنها بنيت لتضمنها معنى الحرف وشبهها إياه^(٦) يقول ابن مالك :

والاسم منه معرب ومبني لشبهه من الحروف مدني
كالشبه الوضعي في اسمي جئتنا والمعنوي في متي وفي هنا^(٧)

وما بني من الأسماء على السكون قلما قلنا أن أصل البناء السكون، وما بني على الفتح فإنما حرك لاتقاء السكنيين، وأصل التقاء الساكنين الكسر كقولك: اضرب اضرب وإنما اختير الفتح استخفافا.^(٨)

(١) الإشباه والنظائر ٧١/٤

(٢) ينظر ابن الناظم ص ٣٢

(٣) المقتصد ١٣٣/١

(٤) الإسموني ٦٢/١

(٥) جواهر الانب ص ١٦٠

(٦) ينظر شرح الكافية الشافية ٢٨٦/١ وابن الناظم ص ٣٠

(٧) ابن عقيل ٢٨/١ ، ٣٠

(٨) المقتصد ١٤٣/١

وينبغي أن تعلم أن الأسماء إذا حصل بينهما وبين الحروف

مشابهة لم يجب بناؤها وإنما يجوز ذلك لأنه يصح أن لا يعتد بالمشابهة ويترك على الأصل ألا ترى أن " أيا " فى معنى الاستفهام ، كما أن " كيف " كذلك وهو معرب مع ذلك فينبغي أن يفصل بين الجواز والوجوب (١)

وإنما انفردت أى بالإعراب لأنها لا تتضمن معنى الحرف تضمننا أصليا وإنما تضمنها معنى الحرف معارض يشبه " كل " و " بعض " أى الموصوف بها فى نحو مررت برجل أى رجل ، ومعارض بالإضافة القياسية وهى بالإضافة إلى المفردات دون لزوم اللفظ . (٢)

لذا أعربت وعوملت فى إضافتها معاملة كل وبعض لوقوعها موقعها فتضاف لفظا كقولك أى القوم لقيت ؟ وتقديرا كقولك بأى مررت ؟ كما يقال مررت بكلهم وبكل وبيعضهم وبيعض . (٣)

أدوات الاستفهام بالتفصيل :

أولاً : الهمزة

هى حرف استفهام مهمل يدخل على الجملتين الاسمية والفعلية فيصير معناهما السؤال عن مضمونهما بعد أن كان خبرا . (٤)

مبنى على الفتح لأنه يبدأ به ولا يبدأ بساكن، وخص بالفتح لأنه أخف الحركات. وهى أصل أدوات الاستفهام وأم الباب وأعم تصرفا إما لأنها الأصل وغيرها محمول عليها (٥)، وإما لأنها أخصر فى اللفظ فتصرفوا فيها لسهولة التلفظ بها ، (٦) أو لأنها تستعمل فيما لاتستعمل فيه غيرها (٧) فهي تدخل على مواضع الاستفهام كلها وغيرها مما يستفهم به يلزم موضعا ويختص به.

(١) المقتصد ١٣١/١

(٢) شرح عمدة الحفاظ وعدة اللافظ ٣٨٤/١

(٣) توضيح المقاصد والمسالك ٥١/١ وينظر مزية الأقران د/ جمال عوض بحث مجلة كلية الدراسات بقنا العدد التاسع

(٤) الإيضاح ٢٣٨/٢

(٥) الكتاب ٩٩/١

(٦) الإيضاح ٢٣٩/٢

(٧) الرضى ٢٨٨/٢

وينتقل عنه إلى غير الاستفهام نحو " من " و " كم " و " هل " ؟ فمن سؤال عن يعقل وقد تنتقل فتكون بمعنى الذي ، وكم سؤال عن عدد وقد تستعمل بمعنى " رب " ، و " هل " لا يسأل بها عن جميع المواضع وقد تنتقل عن الاستفهام إلى معني " قد " نحو " هل أتى على الانسان حين من الدهر ^(١) " وقد تكون بمعنى النفي نحو " هل جزاء الإحسان إلا ^(٢) الإحسان ^(٣) "

ولذلك أختص الهمزة من بين سائر أدوات الاستفهام بأمر هي :

ما تختص به الهمزة

أولاً : أنه يستفهم بها عن طلب التصور نحو أزيد قائم أم عمرو وطلب التصديق نحو أزيد قائم ^(٤)

فالهمزة لطلب التصور والتصديق بخلاف هل فهي مختصة بطلب التصديق نحو هل قامزيد ؟ وبقية الأدوات مختصة بطلب التصور نحو من جاعك ؟ وكم مالك ؟ ومتى سفرك ؟ ^(٥)

ثانياً : أنها تدخل على المثبت والمنفى وتنتقل النفي إلى الاثبات في ثلاث أدوات وهي لم ولما وليس ^(٦) نحو " ألم نشرح لك صدرك ^(٧) " و " أليس الله بكاف عبده ^(٨) " وإذا دخلت الهمزة على النافي فلمحض التقرير أي حمل المخاطب على أن يقر بأمر يعرفه، وهي في الحقيقة للإنكار وإنكار النفي اثبات، وأما هل فلا تدخل على النافي أصلاً ^(٩).

ثالثاً : أن الهمزة قد تستفهم بها وأنت مثبت ^(١٠) تقول أتضرب زيدا وهو أخوك باستعمال الهمزة لاثبات ما دخلت عليه على وجه الإنكار دون هل تضرب زيدا ؟ لأن

(١) الإنسان ١

(٢) الرحمن ٦٠

(٣) الاشياء ١٥/١

(٤) ينظر المعنى ١٥/١

(٥) لرشاف للضرب الاسماء ١٤٨/٢ والجني الداني ص ٣٤١

(٦) الجني لداني ص ٣٤١

(٧) الشرح ١

(٨) الزمر ٣٦

(٩) الرضي ٣٨٨/٢

(١٠) المقتصد ٩٥٥/٢

المستفهم عنه في مثل هذا الموضع محذوف بالحقيقة أصله أترضى بضربك زيدا وهو غير مستحسن منك، وهل ضعيفة في الاستقام فلا يحذف فعلها الهمزة فإنها قوية فيه^(١). يقول سيويوه: ومما يدلك على أن ألف الاستفهام ليست بمنزلة "هل" أنك تقول أطربا^(٢) وأنت تعلم أنه طرب لتويخه وتقرره ولا تقول هذا بعد هل .^(٣)

ولكن أعترض على هذا السيوطي قائلا " وهذا منتقض بأم فإنها تشاركها في ذلك نحو أقام زيد أم لم يقم .^(٤)

وليس منه "هل جزاء الاحسان إلا الإحسان" ^(٥) لأن في الهمزة إنكاراً لإثبات ما وقع بعدها وهذا نفي له من أصله .^(٦)

رابعاً : أنها تحتمل تقديم الاسم في نحو أزيد قام ؟ ولا يجوز هل زيد قام ؟ يقول المبرد " الهمزة أصل الاستفهام فتحتمل تقديم الاسم في نحو أزيد قام ؟ لأنها أصل الاستفهام ، ولو قلت هل زيد قام لم يصلح إلا في الشعر لأن السؤال إنما هو عن الفعل ^(٧). وهذا مما يقوى قول سيويوه في أنها أصلها أن تكون بمعنى قد فاقترضت وقوع الفعل ، فلما لا يقال قد زيدا ضربت لا يقال هل زيدا ضربت .^(٨)

خامساً : تمام التصدير ولهذا دخلت على حروف العطف من الواو والفاء وثم ولم يدخلن عليها^(٩) قال تعالى " أو لم يسيرو " ^(١٠) " أفلم يسيروا"^(١١) "ثم إذا وقع آمنتم"^(١٢)

(١) الفوائد ٣٧٩/٢

(٢) بعض بيت من الرجز للمعاج وتنحقه اطربا وانت فتشيري .. والدهي بالانسان دولري ينظر الكتاب ١٧٦/٣ المسائل البصريات ص ٧١٨ المقتصد ٩٥٥/٢ الرضي ١٨٨/٢ والمقتضب

٢٢٨/٣

(٣) الكتاب ١٧٦/٣

(٤) الاشباه ١٤٨/٢

(٥) الرحمن ٦٠

(٦) الإيضاح ٢٣٩/٢

(٧) المقتضب ٧٤/٢، ٧٥

(٨) الإيضاح ٢٣٩/٢

(٩) ينظر الفوائد ٣٧٦/٢

(١٠) الروم ٩

(١١) الحج ٤٦

(١٢) يونس ٥١

وهذا بخلاف أخواتها فإنهن يتأخرن عن حروف العطف كما هو قياس جميع أجزاء الجملة المعطوفة ^(١): قال تعالى " فأين تذهبون " ^(٢) لأن الأصل تقديم حرف العطف على الهمزة لأنها من الجملة المعطوفة قال تعالى "أين تذهبون " لأن الأصل تقديم حرف العطف على الهمزة لأنها من الجمل المعطوفة ولكن راعوا أصالة الهمزة في استحقاق التصدير فقدموها ^(٣)

وكون الهمزة تنقدم على حروف العطف لتمام التصدير يذهب سيبويه والجمهور. ^(٤)

وخالف بعض النحاة منهم الزمخشري ^(٥) فزعموا أن الهمزة في تلك المواضع في محلها الأصلي، وأن العطف على جملة مقدره بينها وبين العاطف لائقة بالمحل ليكون كل واحد من الهمزة وحروف العطف في موضعه، ففي نحو قوله تعالى "أفلم يسيروا" ^(٦) أمكنوا فلم يسيروا، وفي نحو قوله تعالى "أفلا تعقلون" ^(٧) أتجهلون فلا تعقلون.

ولم يلتفت كثيراً لهذا الوجه لأنه تقدير ما لا دليل عليه ولما فيه من التكلف لكونه غير مطرد في جميع المواضع ^(٨) إذ لا يمكن في نحو قوله تعالى (أفمن هو قائم على كل نفس ^(٩) أن فيه حذف جملة معطوف عليها من غير دليل . ^(١٠)

سادساً : لا تجئ الهمزة بعد "أم" ويجوز ذلك في هل وسائر كلم الاستفهام لعروض معني الاستفهام فيها . ^(١١)

(١) الجنى الداني ص ٣١

(٢) للتكوير ٣٦

(٣) الجنى الداني ص ٣١

(٤) ينظر للكتاب ١٨٧/٣، ١٨٩، والمقتضب ٣٠٧/٣، الإيضاح ٢٣٩/٢ الرضي ٢٨٨/٢

(٥) الكشاف ٢٩٤/١، ٣٠٠

(٦) الحج ٤٦

(٧) البقرة بعض لية ٤٤

(٨) الجنى الداني ص ٣١ المغني ١٦/١، الهمع ٦٩/٢

(٩) للرد من الآية ٣٣

(١٠) الجنى الداني ص ٣١

(١١) الرضي ٢٨٨/٢

سابعاً: تأتي أم معادلة لها دون " هل " تقول أزيد في الدار أم عمرو ولا يصح هل زيد في الدار أم عمرو إلا شذوذاً،^(١) وإنما جاز ذلك في الألف ولم يجز في هل لأن الألف حيث تريد الإثبات والتقرير ولا تريد التفهم والاستعلام ألا ترى أنك تقول " أليس الله بكاف عبده " ^(٢) وأنت مقر ولا يكون ذلك في هل فلما كنت في الاستفهام بالألف مدعياً لأحد الشئيين أو الأشياء مثبتاً له لم يجز أن يقع سوى الألف لذا المعنى ولم يجز أن يقع هل لأنت لا تقرر بها الاستفهام ^(٣)

يقول سيبويه في ذلك " هل ليست بمنزل ألف الاستفهام لأنت إذا قلت هل تضرب زيداً ؟ فلا يكون أنك تدعي أن الضرب واقع ، وقد تقول أتضرب زيداً فأنت تدعي أن الضرب واقع . ^(٤)

فالهزمة لا يستفهم بها ، إلا وقد هجس في النفس إثبات ما يستفهم بها عنه بخلاف هل فإنه لا يترجح عنده لا النفي ولا الإثبات . ^(٥)

ثامناً: أن الهزمة تدخل علي إن كقوله تعالى (إنك لأنت يوسف) ^(٦) وتدخل علي الشرط نحو (أفان مت فهم الخالدون) ^(٧) بخلاف هل ^(٨)

تاسعاً: قد تجعل همزة الاستفهام عوضاً عن واو القسم في قولهم أالله لتفعلن بدلالة إن أحداً لا يقول الله لتفعلن فيجمع بين الواو والهمزة ، فقد جعلت الهمزة عوضاً عن الواو القسمية مع إفادتها المعنى الموضوعه له أعني الاستفهام ^(٩)

تلك هي أهم الأمور التي تمتاز بها الهمزة عن أخواتها من أدوات الإستفهام

(١) الرضي ٢/٣٨٩

(٢) الزمر ٣٦

(٣) المسائل البصريات

(٤) الكتاب ٣/١٧٥/١٧٦

(٥) الجني الداني ص ٣٤٣

(٦) يوسف من الآية ٩٠

(٧) الأنبياء ٣٤

(٨) الجني الداني ص ٣٤٣ والهمع ٢/٦٩

(٩) المقتصد ٢/٧٥٩ وينظر الأمالي الشجرية ١/٢١٧

حكم حذف الهمزة :

حذف همزة الإستفهام شاذ ، وإنما يقع للضرورة وسره أن الحروف التي تدل على الإنشاء لها صدر الكلام فلوجاز حذفها لجاز تأخرها ، ولم يجز تأخيرها فلم يجز حذفها وللاستفهام صدر الكلام (١)

هل :

وربما أبدلت هاؤها همزة (٢) ، وتكون استفهاما عن حقيقة الخبر وجوابها نعم أولا (٣)

وهي من الحروف الهوامل تدخل على الأسماء والأفعال لطلب التصديق الإيجابي ، دون التصوير ودون التصديق السلبي ، فيمتنع نحو هل زيدا ضربت لأن تقديم الاسم يشعر بحصول التصديق بنفس النسبة وقد تقع هل موقع الهمزة المستفهم بها عن التعيين كقول النبي صلى الله عليه وسلم لسيدنا جابر (هل تزوجت بكرا أو ثيبا) (٤) لأن إستفهام النبي صلى الله عليه وسلم جابر لم يكن إلا بعد علمه بتزوجه إما بكرا وإما ثيبا فطلب منه الإعلام بالتعيين كما كان يطلب بأي فالموضع إذا موضوع الهمزة لكن استغني عنها بهل (٥)

وقد يراد بالإستفهام بها النفي نحو هل يقدر علي هذا غيري أي ما يقدر ، ويعين ذلك دخول (٦) إلا نحو (وهل نجازي إلا الكفور) (٧)

هل تأتي «هل» بمعنى قد؟

في ذلك مذاهب أربعة :-

الرأي الأول يقول :- أن هل في الأصل بمعنى قد وإنما تدل على الاستفهام بهمزته ثم لكثرة استعمال الهمزة معها اكتسبت الاستفهام منها فأصل قولك هل خرج

(١) الإيضاح ٢/٢٠٤٠

(٢) الرضي ٢/٣٨٩

(٣) معاني الحروف ص ١٠٢

(٤) أخرجه البخاري ٥٦ كتاب الجهاد ١١٣ ، باب استئذان الرجل

(٥) شواهد التوضيح والتصحيح ص ٢٦٥

(٦) الحني الداني ص ٢٣٤

(٧) سبأ من الآية ١٧

زيد ؟ أهل خرج زيد إلا أنهم ألزموا حذف الهمزة لكثرة وقوعها في الإستفهام (١)، فالإستفهام بها يكون بهمزة مقدره، وتتعين مرادفه (هل) "قد" إذا دخلت عليها الهمزة ؟

كقول الشاعر سائل فوارس يربوع بشدتنا

أهل رأونا بسفح القاع ذي الإكم (٢)

فدخول الهمزة علي هل دل علي أن هل في الأصل بمعنى قد لئلا يجتمع أداتا

استفهام

وممن ذهب إلي ذلك سيبويه وابن السراج وابن جنبي والزمخشري والرضي (٣)

الرأي الثاني:-

يقول أن هل تأتي بمعنى قد دون استفهام مقدر وتأتي للاستفهام أيضا فلها

استعمالان وهذا فذهب الكساني والمبرد. (٤)

الرأي الثالث يقول :-

أن هل تتعين لمعني "قد" إن دخلت عليها همزة الاستفهام ، فإن لم تدخل فربما

كانت بمعنى قد وربما كانت للاستفهام ، وهذا مذهب ابن مالك (٥)

الرأي الرابع يقول :-

أنها لا تكون بمعنى "قد" ألينة وهذا مذهب جماعة منهم ابو حيان وابن هشام

الأنصاري (٦)

(١) الايضاح ٢٤٠/٢

(٢) البيت لزيد الخيل وهو من بحر البسيط والشاهد في قوله (أهل) دخلت الهمزة علي هل تدل علي

ان هل بمعنى قد ينظر للمقصب ١٨٢/١ رصف المباني ص ٤٠٧ ابن يعيش ١٥٢/٨

المغني للخصائص ٤٦٣/٣ ، لمالي الشجري ١٠٨/٣

(٣) ينظر الكتاب ٥١/١ ، ٤٩٢ الاصول ٢٠٦/٢ للخصائص ٤٦٣/٣ والكشاف ١٩٤/٤ والرضي

٣٨٨/٢

(٤) المقصب ٣٨٩/٣

(٥) المغني ٢٥٢/٢

(٦) المغني ٢٥٢/٢

ما تفترق به هل عن الهمزة :-

تفترق هل عن الهمزة من عدة وجوه هي :-

أولاً :- أنها لاتدخل علي اسم بعده فعل في الاختيار ولذلك وجب النصب في نحو هل زيدا ضربته لأن هل إذا كان في حيزها فعل وجب إيلاؤها إياه إما لأن هل بمعنى قد فكانت بالفعل أولى فإذا وقع بعدها الاسم كان كوقوعه بعد قد ، ولايسوغ ذلك فلا يسوغ هذا وإما لأن هل موضوع للاستفهام والاستفهام مقتض للفعل في المعنى فكان ذكر الفعل بعده لفظا هو القياس

ولا يرد عليه أزيد خرج لأن الهمزة أم الباب وأكثر حروفه تصرفا فيجوز فيها من الامتناع ما لا يجوز في غيرها . (١)

ثانياً :- وقوعها بعد أم كقوله تعالى(قل هل يستوي الأعمى والبصير أم هل تستوي الظلمات والنور)(٢)

يقول الرضي (ولاتجىء الهمزة بعد أم ويجوز ذلك في هل وسائر كلم الإستفهام لعروض معنى الإستفهام فيها) (٣)

ثالثاً :- تأتي بمعنى "إن" زعم بعضهم أن هل في قوله تعالى (هل في ذلك قسم لذي حجر)(٤) بمعنى إن ولذلك يتلقى بها القسم (٥)

رابعاً :- أنها تخصص المضارع بالإستقبال (٦) إلى جانب ما وضحته في معنى (هل)حيث أنها تأتي للنفي ، وتكون بمعنى قد

أم : هي من الحروف الهوامل لأنها تدخل علي الإسم والفعل تكون عديلة لألف الإستفهام ، وهي معها بمنزلة أي وذلك قولك أزيد عندك أم عمرو ، والمعنى أيهما

(١) ينظر للكتاب ٩٩/١ والمقتضب ٧٤/٢ ، ٧٥ والرضي ٣٨٨/٢ والإيضاح ٧٤/١ والمقتصد

٨٨/١

(٢) الرعد ١٦

(٣) الجي الداني ص ٣٤٢

(٤) الفجر ٥

(٥) الجني الداني ص ٣٤٥

(٦) الاشباه ٢٧٩/٢

عندك زعم ابن كيسان أن ميمها منقلبة عن واو ، وأن أصلها أو ^(١) ، والأكثر على أنها بالميم في أصل الوضع وهو الصحيح لأن القلب والنقل خلاف الأصل ، وكل ما كان خلاف الأصل يحوج إلي دليل ^(٢)

وهي نوعان :- متصلة ومنقطعة

يقول سيبويه :- وأما أم فلا يكون الكلام بها إلا استفهاماً ويقع الاستفهام بها على وجهين :- علي معني أيهما وأيهم ، وعلي أن يكون الاستفهام الآخر منقطعا عن الأول . ^(٣)

أولا المتصلة :-

وهي التي يفتقر المعطوفان بها إلي الذكر ولا يستغني مابعدهما عما قبلها أي أن ما قبلها وما بعدها لا يتسغني بأحدهما عن الآخر ، لأنهما مفردان تحقيقا أو تقديرا ونسبة الحكم عن التكلم إليهما معا أو إلي أحدهما من غير تعيين .. ^(٤)

ولا تكون إلا فيما يستعمل لفظ الاستفهام فيه سواء أكان الكلام علي معني الاستفهام أم لا نحو :- قد علمت أزيد في الدار أم عمرو ^(٥)

وقد نكروا لها شروطا هي :-

أ- استواء المعطوفين في النسبة فيحكم الذهن بحصولها لأحدهما لابعينه .

ب- أن يلي أحد المتساويين الهمزة والآخر أم

فجعلت الهمزة مع أحد إلا سمين المسئول عنهما وجعلت أم مع الآخر فذلك سميت

المعادلة ^(٦)

فهي معادلة الهمزة في الاستفهام بها وقرينه لها حتي يكونا جميعا بمنزلة أي ^(٧)

(١) الجني الداني ص ٢٠٥ الارتشاف ٦٥٧/٢

(٢) جواهر الانب ص ٢٢٤

(٣) الكتاب ١٦٩/٣

(٤) ينظر الرضي ٣٧٣/٢

(٥) الارتشاف ٦٥١/٢

(٦) امالي الشجري ١٠٧/٣

(٧) المقتصد ٩٤٩/٢

وقبل سميت معادلة لأنها تعادل ألف الاستفهام في التسوية لأن أصل ألف الاستفهام التسوية لأنك إنما تستفهم لتستوي أنت ومن تستفهمه في العلم. (١)

وإنما لزمتم الهمزة في الأغلب دون هل لأن أم المنصلة لازمة لمعنى الاستفهام وضعا وهي مع أداة الاستفهام التي هي أيضا عريقة في باب الاستفهام وعادلتها حتى كانت بمعنى أي وأما هل فإنها دخيلة في معنى الإستفهام لأن أصلها قد. (٢)

يقول الرضي :- اعلم ان أم لا تعادل غير الهمزة لأن معنى المعادلة أن تتصل بها ويجريا معاً مجري أي ، وأي لإثبات واحد من شئين أو أكثر ، فإذا قلت : أزيد عندك أم عمرو ؟ بمعنى أيهما عندك كنت قد أثبت واحداً من هذين بغير عينه ، والهمزة لها أصل في الإثبات ولا يكون هذا الإثبات في هل ، فلو قلت هل خرج زيد كان استفهاماً صريحاً ولم تكن عالماً بخروجه ، وإذا كان كذلك لم يجزان تقول :- هل زيد عندك أم عمرو؟ بمعنى أيهما عندك كما قلت أزيد عندك أم عمرو ؟ (٣)

ج- أن يقع السؤال بها لطلب تعيين المحكوم عليه نحو أزيد عندك أم عمرو ؟ إذا كنت حاكماً أن أحدهما عنده وتساله عن تعيين الكائن عنده "لأنها مع الهمزة بمعنى أي ويستفهم" بأي عن التعيين فيكون المعطوف مع المعطوف عليه بتقدير استفهام واحد لأن المجموع بمعنى أي فجوابه التعيين. (٤)

ولذلك قالوا علامتها : أنه يجوز إيقاع أيهما مكانها (٥) وقد يكون السؤال بأم والهمزة مبنياً على توهم السائل حصول مايسال عنه فلا يجاب بالتعيين بفساد الوضع فيكون الجواب كلاهما عندي أولاً واحد منهما عندي (٦)

وقد تكون عاطفة بعد ألف التسوية مثل سواء علي أقمت أم قعدت ، واللفظ هنا علي الإستفهام والمراد والخبر. (٧)

(١) معاني الحروف ص ٧٠

(٢) للمقتصد ٩٥٦/٢

(٣) للرضي ٣٧٣/٢

(٤) للرضي ٣٧٣/٢

(٥) للكتاب ١٦٩/٣ المقتضب ٢٨٦/٣ الأصول ٢١٣/٢

(٦) الارشاد ٦٥٣/٢

(٧) أمالي الشجري ١٠٧/٣

والمعادلة لا تكون إلا بين إسمين نحو أزيد عندك أم عمرو ؟

أو فعلين لفاعل واحد نحو أقام زيدا أم قعد ؟

وقد يكون فاعلها متباينين كقول الشاعر :

لا أبالي أنبت بالحزن نيس أم جفائي بظهر غيب لئيم (١)

وقد نفع بين جملتين اسميتين كقول الشاعر :

ولست أبالي بعد فقدي مالكا أموتي ناء أم هو الآن واقع (٢)

ولا تعادل بين اسمية وفعلية للتخالف إلا إذا كانت الفعلية في معنى الاسمية أو الاسمية في معنى الفعلية فيشترط التوافق بين الجمل لفظاً أو تقديراً نحو قوله (أدعوتموهم أم أنتم صامتون (٣) أي أصمتم) (٤)

وقيل لا تقع في التسوية المعادلة بين جملتين إلا وهما فعليتان ، فلا يقال : سواء علي أزيد قائم أم عمرو قاعد والغالب كون الفعل ماحثياً وقد يقع مضارعاً نحو سواء علي أتقوم أم تقعد (٥)

وقد يحذف المعادل الثاني وتقام "لا" مقامه نحو سواء علي أقت أم قعدت (٦)

وقد تقدر والهمزة وهذا ليس بكثير (٧) فإنه قد وردت الهمزة محذوفة مقدرة في

(١) البيت من بحر الخفيف ؟ وهو لجان من ثابت والشاهد في قوله ان نيس لم جفائي لئيم حيث جاءت (أم) معادلة بين جملتين فعليتين فاعلها مختلف ينظر الكتاب ١٨١/٣ والمقتضب ٢٩٨/٣ وآمالي الشجري ١٠٧/٣ والضوي ٣٧٦/٢ وابن الناظم ص ٣٧٥

(٢) لم اعثر علي قائله ، وهو من بحر الطويل والشاهد في قوله (لموتي ناء أم هو الآن واقع حيث جاءت أم معادلة بين جملتين اسميتين)

ولا تعادل بين اسمية وفعلية للتخالف إلا إذا كانت الفعلية في معنى الاسمية فيشترط التوافق بين الجمل لفظاً أو تقديراً نحو قوله تعالى (أدعوتموهم أم أنتم صامتون) أي أم صمتم

(٣) الأعراف ٩٣

(٤) معاني الفراء ٤٠١/١ الرضي ٣٧٥/٢ الارششاف ٦٥١/٢

(٥) معاني الفراء ٤٠١/١ ، الارششاف ٦٥١/٢

(٦) جواهر الادب ص ٢٢٦

(٧) الرضي ٣٧٣/٢

قراءة ابن محيصين (١) (سواء عليهم أنذرتهم أم لم تنذرهم) (٢) بهمزة واحدة.

ثانياً: المنقطعة :-

وهي ما فقد منها شرطاً من شروط الاتصال ، وهي التي لا يكون قبلها إحدى الهمزتين أي همزة التسوية وهمزة الإستفهام ، وألا يقدر الكلام معها بأيهما أو بأيهم ، وتأتي بعد جملة خبرية (٣) وسميت منقطعة لانقطاع ما قبلها عما بعدها ، أي أن الكلام يكون مستأنفاً بعدها. (٤)

وإختلف في معناها فقال البصريون (٥) إنها تقدر ببل والهمزة مطلقاً والمثال المشهود فيها إنها لا بل أم شاء كأنه رأى أشباحاً فأخبر عنها إنها إبل ثم شك فيها فاستفهم أهي شاء فقد جمع بين الخبر والاستفهام.

وذكر قوم أنها تقدر ببل مطلقاً فتكون للخبر علي تقدير أنه رأى أشباحاً فقال إنها لإبل متيقناً ثم بان له إنها ليست بإبل فأضرب عن تلك أم شاء علي معني بل هي شاء (٦) ومن شرائطها أن يقع بعدها الجملة دون المفرد أو أن تأتي بعد الاستفهام بهل وبعدها الخبر مثل قوله تعالى " قل هل يستوى الأعمى والبصير (٧) أم هل تستوى الظلمات والنور "

أي بل هل وكقول الشاعر :

أم هل كبير بكى لم يقض عبرته أثر الأجابة يوم البين مشكوم (٨)

(١) مختصر في شواذ القرآن لابن خالوية ص ١٠

(٢) البقرة من الآية ٦

(٣) الارتشاف ٦٥٤/٢ الجني الداني ص ٢٠٥

(٤) أمالي الشجري ١٠٧/٣

(٥) الجني الداني ص ٢٠٥ ، أمالي الشجري ١٠٧/٣

(٦) الجني الداني ص ٢٠٥ ، معاني الحروف ص ٧٠

(٧) للرد ١٦

(٨) البيت في بحر البسيط قاتلة علمته بن عيده الشاهد في قوله (أم هل) تجردت أم عن الاستفهام فلذلك دخلت في قوله (أم هل) تجردت أم عن الاستفهام فلذلك دخلت علي علي والا اجتمع استفهامان في موضع واحد وهذا غير جائز ينظر الكتاب ١٧٨/٣ المغتصب ٢٠٩٠/٣ أمالي الشجري ١٠٧/٣ للرضي ٣٨٩/٢ الارتشاف ٦٥٧/٢

تجردت أم عن الاستفهام ، فلذلك دخلت على هل ، وإلا اجتمع استفهامان فى موضع واحد وهو غير جائز . (١)

وتكون للاستفهام فى موضعين :

أحدهما : بعد الهمزة حيث تقع بعد أم جملة مع عدم المعادلة كقولك أزيد عنك أم عندك عمرو فإنها لا تقدر الجملة بمفرد فلا تعادل ، وتجاب هذه بلفظ " لا " أو " نعم " كجواب لعدم تيقن أحدهما . (٢)

ثانياً : وقوعها بعد هل وغيرها من كلم الاستفهام نحو هل قام زيد أم قام عمرو ، وأين يذهب أم أين يجلس ؟ (٣)

الفرق بين أم المتصلة وأم المنقطعة :

أولاً : أن ما قبل المتصلة لا يكون إلا استفهاماً ، وما قبل المنقطعة يكون استفهاماً وغيره .
ثانياً : أن المتصلة يكون ما بعدها مفرداً أو جملة ، وما بعد المنقطعة لا يكون إلا جملة .
ثالثاً : أن المتصلة تقدر مع الهمزة قبلها بأى ، ومع الجملة بعدها بمصدر ، والمنقطعة تقدر وحدها ببلى والهمزة .

رابعاً : أن المتصلة قد تحتاج للجواب وقد لا تحتاج ، والمنقطعة تحتاج للجواب .

خامساً : أن المتصلة إذا احتاجت إلى جواب فإن جوابها لا يكون بالتعيين ، والمنقطعة إنما تجاب بنعم أو لا .

سادساً : أن المتصلة عاطفة والمنقطعة غير عاطفة . (٤)

أو : حرف يستعمل فى الاستفهام عند عدم العلم بثبوت الخبر لأحد الشئيين أو الأشياء ، فإذا قيل أعندك زيد أو عمرو ؟ فمعناه أعندك أحدهما أو لا فجوابه نعم أو لا ، فإن أثبت بأم كان السؤال عن تعيين . (٥)

(١) الارشاف ٨٥٧/٢ وجواهر الانب ص ٢٢٨

(٢) الرضى ٣٧٤/٢ رصف المبانى ص ٩٥ لين يعيش ٩٧/٨

(٣) الاصول ٢١٤/٢ المقتصد ٩٥٣/٢

(٤) الاشباه ٧٨/٤ وينظر المقرب ص ٢٥٢ ، ٢٥٣

(٥) أمالى الشجري ١١٠/٣ جواهر الانب ص ٢٥٦ ، رصف المبانى ص ١٣٣

يقول سيبويه : وتقول أتضرب زيدا أو تشتم عمرا إذا أردت هل كون شيئا من هذه الأفعال ، وإن شئت قلت أتضرب زيدا أم تشتم عمرا على معنى أيهما .^(١) ويقول الأيراقى تعليقا على كلام سيبويه يريد أنك إذا عطفت بأو فأنت شاك في وقوع واحد من الأمرين وإنما تستفهم لتعلم أوقع واحد منهما .

وإذا عطفت بأو فأنت مدع أن أحدهما كائن وإن لم تعرفه بعينه وهذا الحكم ثابت في الأفعال المعطوف بعضها على بعض كنبأته في الأسماء نحو قولك أزيد في الدار أم عمرو ؟^(٢)

فأم لا يستفهم بها حتى يحصل عند السائل العلم بما يسأل عنه بأو ، يقول المستفهم أزيد عند أو عمرو ؟ فيقول المخبر نعم فإذا قال له نعم علم كون أحدهما بغير عينه عنده ، لأن معنى أزيد عندك أو عمرو ؟ أحدهما عندك ؟ فإذا قال له في جواب ذلك نعم علم به ذلك ، فإن أراد المستفهم أن يعين له المسئول ما علمه لسؤاله بأو أو يخصه له سألته بأو فقال أزيد عنده أم عمرو ؟ فأجاب المخبر فقال أزيد أو عمرو فتعين بخبر المخبر إياه ما كان قد علمه مبهما .^(٣)

وذهب بعضهم إلى أن أو لا تفيد استفهاما يقول الرماني : أو لا يستفهم بها وإنما أصلها أن تكون لأحد الشئتين .^(٤)

معاني أدوات الاستفهام الأخرى:

" أين " وضعت للاستفهام عن المكان^(٥) نحو " فأين تذهبون " ^(٦) ويكون جوابها معرفة ونكرة ،^(٧) و " متى " يستفهم بها عن الزمان^(٨) نحو " متى نصر الله " ^(٩) فتكون خبرا ويلبها الماضي والمستقبل ويكون أيضا جوابها معرفة ونكرة .^(١٠)

(١) الكتاب ١٨٠/٣ ، ١٨١

(٢) شرح أبيات سيبويه ١١٠/٢

(٣) المقتصد ٩٤٨/٢ وينظر الاصول ٢٩٤/٢

(٤) معاني الحروف ص ١٧٣

(٥) الكتاب ٢١٩/١

(٦) التكرير ٢٦

(٧) المقتصد ٥٣/٢ والارتشاف ٥٤٨/٢

(٨) الكتاب ٢٣٥/٤

(٩) البقرة ٢١٤

(١٠) لمقتصد ٢٨٩/٣ والارتشاف ٥٤٨/٢

و"كيف" يستفهم بها عن الأحوال - الجنة - والحديث نحو كيف محمداً؟ كيف القتال؟ ولا يكون جوابها إلا معرفة. (١) "وأني" يتجاذما شبهان شبيه "أين" وشبهه "كيف" (٢) وقد جاء التنزيل بهما في قوله تعالى "يا مريم أني لك هذا" (٣) أي من أين لك هذا، وفي قوله تعالى "أنى يحيى هذه الله بعد موتها" أي كيف يحيى هذه الله بعد موتها. (٤)

يقول الفراء أنى مشكلة لمعنى "أين" إلا أن "أين" للمواضع خاصة ويصلح لغير ذلك فإن قال قائل أنى لك هذا فكان قال من أى الوجوه ومن أى المذاهب. (٥)

و"أيان" يستفهم بهما عن الزمان (٦) فتقع خبراً نحو "أيان مرساهما" (٧) ويستفهم بها عن المستقبل لا عن الماضي (٨) و"من" للاستفهام عما يعقل خاصة، (٩) وقد تكون استفهاماً في تأويل النفي ومثله في التنزيل "ومن يغفر الذنوب إلا الله" (١٠) كأنه قيل ليس يغفر الذنوب إلا الله، وجاز ذلك لما بين الاستفهام والنفي من المضارعة، وإخراج الكلام إلى غير الإيجاب (١١) كقوله "هل جزاء الإحسان إلا الإحسان" (١٢)

و"ما" يستفهم بها عن نوات غير العقلاء، وعن صفات العقلاء، فنوات غير العقلاء ضربان أجسام وأحداث.

والأجسام ضربان: أحدهما الحيوانات الصوامت والآخر الجمادات والنباتات والمائعات، وغير ذلك يقول القائل ما معك؟ فتقول فرس أو دينار أو غصن أس أو ماء ورد.

(١) الرثشاف ٥٤٩/٢

(٢) الكتاب ٢٣٥/٤

(٣) آل عمران ٣٦

(٤) البقرة ٢٥٩

(٥) الرثشاف ٥٥٠/٢

(٦) الكتاب ٢٣٥/٤

(٧) آل عمران ١٣٩

(٨) الرثشاف ٥٤٩/٢

(٩) معاني الحروف ص ١٥٧ الكتاب

(١٠) ٢٣٣/٤

(١١) أمالي الشجري ٦٣/٣

(١٢) الرحمن ٦٠

ومثال الاستفهام بها عن صفات العقلاء أن تقول من عندك؟ فتقول زيد؟ فيستفهمك بعد ذلك عن صفته فيقول وما زيد فتقول عالم أو عاقل أو جاهل وما أشبه ذلك،^(١) وجاء في التنزيل "قال فرعون وما رب العالمين"^(٢) وكم يستفهم بها عن الأعداد. "وأى" يستغرق هذا كله لأن الإضافة تلزمها لفظاً أو تقديرأً، فهي عبارة عن بعض ما تضاف إليه^(٣) فهي طوافة على معاني أدوات الاستفهام، وواقعة مواقعها ونائبة مناب جميعها.^(٤)

ولأى في الاستفهام إذا أضيفت أحكام منها :

أولاً : إذا أضيفت إلى معرفة كانت سؤالاً عن الاسم دون الصفة، وهي بعض المعرفة التي تضاف إليها كقوله أى الرجلين أخوك؟ وأى الرجال أخوك؟ فأى واحد من الاثنين أو من الجماعة فالجواب أن تقول زيد وعمرو أونحو ذلك فتجيب بأحد الاسمين أو الأسماء .

ثانياً : إذا أضيفت إلى النكرة فإنها تكون سؤالاً عن الصفة، وتكون بعدد النكرة كلها فإذا قيل : أى رجل أخوك؟ وأى رجل زيد؟ قلت طويل أو قصير أو بزاز أو صانع فأجبت بصفة الاسم .

فإذا أضيفت إلى نكرتين فقول أى رجلين أخوك . قلت سمينان أو هزيلان أو سمين وهزيل ونحو ذلك .

فإذا أضيفت إلى جماعة فقول أى رجال أخوتك قلت طوال أو قصار

ولا يجوز أن تضاف "أى" إلى معرفة واحدة فلا يجوز أى الرجل أخوك؟ ولا أى زيد خرج؟

لأنها سؤال عن البعض، والواحد لا يتبعص، وأما في النكرة فإنها سؤال عن الكل لأن التكرير يقتضى للعموم فلذلك جاز إضافتها إلى نكرة واحدة في نحو أى رجل أخوك؟^(٥)

(١) معاني الحروف ص ٨٦

(٢) الشعراء ٢٣

(٣) أمالي الشجري ٤٠١/١، ٤٠٢، والمقتضب ٢٩٤/٢

(٤) كشف المشكل ١٦٣/٢

(٥) أمالي الشجري ٤٠/٣، ٤١

" كم " اسم يسؤل به عن عدد ^(١) قال قائل منهم كم لبثتم ^(٢) ذهب الكوفيون إلى أنها مركبة أصلها " ما " الاستفهامية زيدت عليها الكاف وحذفت الألف لكثرة الاستعمال ، والعرب تصل الحرف في أوله وأخره وهنا مما زيدت عليه الكاف في أوله وزيادة الكاف كثيرة ومنها قوله تعالى " ليس كمثل شيء " ^(٣) أي ليس مثله وذهب البصريون إلى أن أصلها مفردة لأن الأصل هو الإفراد والتركيب فرع ومن تمسك بالأصل خرج عن عهدة المطالبة بالدليل . ^(٤)

(١) الكتاب ١٥٧/٢

(٢) الكهف ١٩

(٣) الشوري من الآية ١١

(٤) الجنى الدانى ص ٢٦١ ومسائل خلافة في النحو لابي البقاء المكبرى ص ١٤٧ ، ١٤٨

المبحث الثاني

أثر الاستفهام

إعراب أسماء الاستفهام

- ١- أسماء الاستفهام إن دخل عليها جار أو مضاف فمحلها الجر (عم يتساءلون)^(١) صبيحة أي يوم سفرك ؟
- ٢- وإلا فإن وقعت على زمان أو مكان فهي في محل نصب مفعول فيه .
- ٣- وإلا فإن وقعت على حدث نحو " أي منقلب ينقلبون " ^(٢) فهي مفعول مطلق .
- ٤- فإن وقع بعدها اسم نكره نحو من أب لك ؟ فمبتدأ .
- ٥- وإن وقع بعدها اسم معرفة مثل من أخوك ؟ فمبتدأ أو خبر
- ٦- وإن وقع بعدها فعل قاصر نحو من قام ؟ فمبتدأ
- ٧- وإن وقع بعدها فعل فإن كان واقعا عليها فهو مفعول به نحو " فأى آيات الله تتكرون" وإن كان واقعا على ضميرها مثل من رأيتَه ؟ أو متعلقة به لفعل محذوف يفسره المنكور ويقدر مؤخرا . ^(٣)

ولا تكون فاعله لأن الفعل لا يتأخر عن الفاعل، والاستفهام يقتضى صدر الكلام، فلو جعلت اسم الاستفهام مرفوعا بالفعل وقدم على ما يقتضيه حكم الاستفهام أبطلت حكم الفاعلية ، ولو رفع بالفعل أو وقع بعده على موجب حكم الفعل فقلت مثلا جاءك رجلا ؟ كنت أبطلت حكم الاستفهام. ^(٤) يقول أبو حيدرة اليميني : أسماء الاستفهام من حيث الإعراب فإن العامل فيها يختلف أما الظروف فإنها لا تكون إلا فى موضع نصب على الظروف وهى أين وأني وأيان ومتي .

(١) النبا ١

(٢) حاشية سفلية ٢٢٤

(٣) ينظر والارتشاف ٢٨٤/١ والررضي ٩٧/٢ الاشموني ٧٩/٤ ولين للناظم ص ٧٤ وللتصريح ٢٧٩/٢

والاصول ٩٦/١ والمقتصد ٧٤٧/٢ والفروائد ١٢٥/٢ ولسانيب الاستفهام ص ١٦٨، ص ١٦٩.

(٤) المقتصد ٢٧٢/٧٤٧

وأما الأسماء التي ليست بظروف فترفع وتنصب وتجر فإذا قلت من في الدار ؟ فمن في موضع رفع بالابتداء وفي الدار خبره ؟ وإذا قلت من لقيت ؟ فنقيت فعل وفاعل و " من " مفعول في موضع نصب بلقيت ؟ وإذا قلت بمن مررت ؟ فمن في موضع جر بالباء ، وكذلك الباقي من الأسماء وهي " من " و " ما " و " كيف " و " كم " و " أي " . (١)

علة بناء أسماء الاستفهام :

لما كان الاستفهام معني من المعاني متعلق بمضمون الكلام ، إذ تعيين مضروب المخاطب مستفهم عنه في قولهم : أيهم ضربت ؟ (٢) بنيت كل الأسماء التي تدل عليه ، لأنه تضمن معني من المعاني التي من حقها أن تكون للحرف في كونها مفتقرة إلى ما بعدها والحروف مبنية الأصل .

ونقصد بالتضمن أي أدى معنى حقه أن يؤدي بالحروف لا بالاسم ، لا بمعنى أنه حل محلاً هو للحرف كتضمن الظرف معني " في " والتمييز معني " من " أي أنه خلف حرفاً في معناه (٣) ويشترط في هذا التضمن أن يكون تضمناً لازماً للفظ أو المحل غير معارض بما يقتضى الإعراب . (٤)

فإن عارضه عارض أعرب لضعف العارض وذلك كأي شرطاً واستفهاماً وموصولة ، فإنها معربة مع مشابهتها للحرف في الأحوال الثلاثة لكن عارض هذا الشبه لزمها للإضافة وكونها بمعني " كل " إن أضيفت إلى نكرة وبمعني " بعض " إن أضيفت إلى معرفة ، فعارضتها مناسبتها للحرف فغلبت مناسبتها للمعرب لأنها داعية إلى ما هو مستحق بالأصالة (٥) .

فالمعرب أصل والمبني فرع .

ولا يفوتنا قول ابن مالك :

والاسم منه معرب ومبني كالشبه الوضعي في اسمي جنتنا
لشبهه من الحروف منى والمعنوي في متى وفي هنا (٦)

(١) كشف المشكل ١٥٧ / ٢

(٢) الرضي ١٢ / ١

(٣) الأشموني ٥١ / ١

(٤) ابن الناظم ص ٢٩

(٥) الهمع ١٦ / ١

(٦) ابن عقيل ٢٨ / ١ ، ٣٠

استعمال ذا موصولة:

ذهب الكوفيون إلى أن كل أسماء الإشارة يجوز أن تكون بمعنى الأسماء الموصولة نحو هذا قال ذاك زيد أى الذى قال ذاك زيد وقد ورد ذلك فى القرآن الكريم فى قوله تعالى " ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم " ^(١) وقوله تعالى " وما تلك بيمينك يا موسى " ^(٢) أى ما التى بيمينك

وقول الشاعر :

عس ما لعباد عليك إمارة أمنت وهذا تحملين طليق ^(٣)

يريد والذي تحملين طليق فدل ذلك على أن أسماء الإشارة تكون بمعنى الأسماء الموصولة ورفض ذلك لبصريون وقالوا أن الأصل فى أسماء الإشارة أن تكون دالة على الإشارة والأسماء الموصولة ليست فى معناها فينبغي ألا تحمل عليها ^(٤) ولخروج ما استدلوا به عن القياس وقلته ^(٥).

ولكن أختصت (ذا) من بين سائر أسماء الإشارة بأنها تستعمل موصولة بشرط أن تكون مسبوقه بما أو من الاستفهاميتين ما لم يكن مشار إليها أو منغاه والمراد بالغائها أن تجعل مع " ما " أو " من " الاستفهاميتين أى واحدا مستقهما به

يقول سيبويه (هذا باب إجرائهم " ذا " وحده بمنزله الذى وليس يكون كالذى إلا مع ما أو من فى الاستفهام فيكون ذا بمنزلة الذى ويكون ما حرف استفهام ^(٦)).

وهنا تطرح عدة أسئلة لماذا أختصت " ذا " من بين سائر أسماء الإشارة بأنها تستعمل موصولة ولماذا اشترط فى عملها ذلك أن تعتمد على استفهام ؟ ولماذا اختلفت

(١) البقرة من الآية ٨٥ طه ١٧

(٢) طه

(٣) قائلة يزيد بن مفرغ وهو من بحر الطويل والشاهد فى قوله هذا قال الكومباني هذا اسم موصول وقال البصريون هو اسم إشارة ويحملون حال مواضعه ابن الناظم ص ٩٠ الأشموني ١٦٠/١ وابن تعيش ١٦/٢.

(٤) ينظر النصاب ٧١٧/٢ ، ٧١٩

(٥) الايضاح ٤٩٥/١ ابن الناظم ص ٩٠ وأوضح المسالك ١١٣/١ والأشموني ١٥٩/١ وابن يعيش

١٤٩/٣

(٦) الكتاب ٤١٦/٢

في الاعتماد على " من " أو " ما " من سائر أسماء الاستفهام ؟ لم أجد لذلك إجابة في كتب النحو

وأرى أن " ذا " أختصت من بين سائر أسماء الإشارة لأنها أم الباب والأمهات لها خصائص تختص بها عن غيرها كما ترى في " كان و " أن " وغيره

وأما اعتمادها على الاستفهام فلأن الاستفهام يجعلها تحتاج إلى صلة بعدها توضح معناها وأشبهت الأسماء الموصولة ، أو لأن أسماء الإشارة مبهمه فلما اعتمدت على استفهام زادت في الإبهام فاحتاجت إلى صلة موضحة للاسم فاستعملت كاستعمال الأسماء الموصولة .

وأما اختصاص " ما " و " من " الاستفهاميتين دون غيرهما من أسماء الإشارة فلأن " ما " و " من " يستفهم بهما عن كثير من الأشياء بخلاف غيرها فإنه يختص بالمكان أو بالزمان أو بالحال أو بغير ذلك والله أعلم .

المبتدأ المستغني عن الخبر:

المبتدأ على تسمين : مبتدأ له خبر . وهو ما لم يكن وصفا مشتملا على ما يذكر بعده نحو محمد مجتهد ومبتدأ استغني بمرفوعه عن الخبر : وهو ما كان وصفا مشتملا على ما يذكر بعده " ونعني بالوصف اسم الفاعل واسم المفعول ونحوهما من الأسماء المشتقة التي لها عمل ، وما جرى مجراها باطراد نحو أقرشي أبوك ؟ وما بخيلة نساؤكم " (١)

وهذا الضرب استغني بمرفوعه عن الخبر سواء كان فاعلاً أو نائب فاعل نحو أسار هذان ؟ وما مكرم العمران ، لما فيه من معنى الفعل ، ولشدة شبيهه به (٢) ولما كان فرعا عن الفعل أصبح أحط رتبة منه ومن ثم لم يجز إعماله من غير اعتماد على استفهام أو غيره ليقوى بذلك على العمل ، والقاعدة تقول حط الفروع عن رتبة الأصول (٣) ، ولذلك لا يجوز تصغيره ولا وصفه ولا تعريفه ، لا تقول القائم أخواك (٤) .

(١) الارتشاف ٢٥/٢

(٢) الرضى ٧٨/١

(٣) الإشباه ٢٦٥ / ١

(٤) الارتشاف ٢٦ / ٢

ولذلك ذهب جمهور البصريين إلى أنه لا يحسن استعماله ولا يطرد في الكلام حتى يعتمد على ما يقربه من الفعل وهو الاستفهام أو النفي كما في قول الشاعر :

أقاطن قوم سلمي أم نووا ظعنا إن يظعنوا فعجيب عيش من ظعنوا (١)

وهذا شاهد على اعتماد اسم الفاعل على الاستفهام وهذا ما يعيننا وإعمال هذا الوصف بهذا الشرط راجع إلى اعتماد اسم الفاعل .

أما إذا لم يعتمد الوصف على استفهام أو نفي فأجاز ذلك البصريون على قبح حيث يقول سيبويه " وزعم الخليل رحمه الله أنه يستقبح أن نقول قائم زيد وذلك إذا لم يجعل قائما مقدما على مبدئا على المبتدأ (٢)"

وجعله الكوفيون والأخفش حسنا قياسا على : " في الدار الزيدان (٣) فإنه عمل الظرف بلا اعتماد وقد وافقهم ابن مالك في ألفيته حيث قال : (٤)

..... وقد يجوز نحو فائز أولوا الرشيد

أثر الاستفهام في الابتداء بالنكرة

المبتدأ هو كل اسم ابتدأت به لتخبر عنه ، معري عن العوامل اللفظية وذلك نحو قولنا :- الله ربنا (٥) .

فإذا لابد ان يكون معرفة لتخبر عنه، ولا يكون نكرة ، وإلا يكون أخبارك عن مجهول مبهم وهذا الإفادة منه والفائدة إنما تحصل إذا كان المبتدأ عاما أو خاصا فالعام نحو كل رجل يموت، والخاص أن يكون معرفة نحو زيد قائم أو نكرة ولكنها خصصت (٦)

(١) مجهول القائل وهو من بحر البسيط

والشاهد في قوله أقاطن قوم سلمي حيث اكتفى المبتدأ بالفاعل الذي هو قوم سلمي لكون المبتدأ وصفا معتمدا على استفهام مواضعه ابن الناظم ص ١٠٦ التصريح ١ / ١٥٧ والاشموني ١ / ١٩٠

(٢) الكتاب ٢ / ١٢٧

(٣) ينظر الرضى ١ / ٨٧ الارتشاف ٢ / ٢٦ ابن الناظم ص ١٠٦ الهمع ١ / ٩٤ الفوائد ١ / ٢٧٦

(٤) ابن عقيل ١ / ١٨٨

(٥) كشف المشكل ١ / ٣١٣

(٦) شرح لمحة أبي حيان ص ٨٢

ولذا قال النحاة : يجوز الابتداء بالنكرة إذا قربت من المعرفة ^(١) ولا شك أن تخصصها ببعض وجوه التخصص يقل اشتراكها ويجعلها تقيد ويقربها من المعرفة ويجيز الابتداء بها وقد أشار ابن مالك في الفيته إلى بعض أوجه التخصص فقال ^(٢)

ولا يجوز الابتداء بالنكرة ما لم تقد كعند زيد نمرة
وهل فتى فيكم ؟ فما خل لنا ورجل من الكرام عندنا
ورغبة في الخير خير أو عمل بريزين ، وليوقس ما لم يقل

نراه نكره من بين مسوغات الابتداء بالنكرة أن تقع في سياق الاستفهام نحو هل متى فيكم؟

وكان السائل عالم بإثبات الحكم إلا أنه لم يعلم تعيينه فيسأل عنه
ولذلك اشترط جماعة من النحاه منهم ابن الحاجب ^(٣) لجواز الابتداء بالنكرة عد
الاستفهام شرطين

الاول:- أن يكون حرف الاستفهام الهمزة

الثاني : أن يكون بعد أم نحو أن تقل : أرجل عندك أم امرأة لأن المراد من
الاستفهام التصور لا التصديق يقول ابن الحاجب (. والنكرة الداخلة على
همزة الاستفهام وأم المتصلة فأنها إذا دخلت عليها دلت علي أن المتكلم عالم بإثبات
الحكم لأحدهما إلا أنه لا يعلمه بعينه فهو يسأل عن المتعين ^(٤) .

هذا الاشتراط رفضه كثير من النحاه ^(٥) باعتبار أن تقدم الاستفهام علي النكرة بأى
أداة من الأدوات يجعلها عامة ، فالمقصود بالفائدة العموم لا التعيين ، لأن الاستفهام
سؤال عن غير معين بطلب تعيينه في الجواب فأشبهه العموم الخاص ^(٦) ولذا كان تقدم

(١) اعراب ثلاثين سورة لابن خالويه ص ١٧٨ الايضاح في شرح المفصل ١ / ١٨٤

(٢) شرح ابن عقيل ١ / ٢١٥

(٣) الايضاح ١ / ١٨٨ الفوائد الضيائية ١ / ٢٨٠

(٤) الايضاح ١ / ١٨٥ الفوائد ١ / ٢٨٠ وينظر التصريح ١ / ١٩٩ وينظر شرح الوافية نظر الكافية

ص ١٧٥

(٥) الرضى ١ / ٨٨ كشف المشكل ١ / ١٦٤ ابن مالك وابنه شرح ابن الناظم ص ١١٣

(٦) ينظر الأسموني / ٢٠٤ ، والتصريح ١ / ١٦٩

الإستفهام علي النكرة مسوغا للابتداء بها سواء كان استفهاما إنكاريا أو حقيقيا لأن الإستفهام بمعنى حرف النفي وتقدم حرف النفي علي النكرة يجعلها عامة أما الاستفهام الحقيقي للمقصود به السؤال عن فرد غير معين يطلب بالسؤال عن تعيينه ، وهذا الفرد غير المعين شائع في جميع الأفراد فكان السؤال في الحقيقة عن الأفراد كلها فأشبهه العموم فالمسوغ إما العموم الحقيقي وإما العموم الشبيه به^(١) .

أثر الاستفهام في وجوب تقديم المبتدأ أو الخبر :

الإستفهام من الأسماء التي لها صدر الكلام ولذلك إذا وقع اسم الاستفهام مبتدأ مثل من لي منجدا ؟ أو خبرا مثل أين من علمته نصيرا؟ وجب تقديمه وتأخير الآخر حفاظا علي صدارة اسم الاستفهام ولأن أسماء الاستفهام نوع من أنواع الإنشاء ومعاني الإنشاء لا تكون إلا في أول الكلام ليوفروا علي معاني الإنشاء ما يقتضيه من وجوب التقديم^(٢) ، ولأن كل باب من أبواب الكلام القياس أن يتقدم أوله ما يدل عليه كحرف الشرط والاستفهام والنفي وغيره ليتفرغ فهمه لما عداه لأنه لو كان مؤخرا لجوز للسامع عند سماعه أول كلمة أن يكون ذلك من كل واحد من أقسام الكلام فبقي في حيرة واشتغال خاطر ولذلك وجب التقديم^(٣) ليخفي عنه التحير الذي يحصل لو قدم غيره لإحتمال الكلام حينئذ كل نوع من أنواع الكلام^(٤) .

أثر الاستفهام في الحذف:

من المعلوم أن المبتدأ أو الخبر جملة مفيدة تحصل الفائدة بمجموعها فالمبتدأ معتمد الفائدة والخبر محل الفائدة ، فلا بد منهما إلا انه قد توجد قرينة لفظية أو حالبة تغني عن النطق بأحدهما فيحذف لدلالاتها عليه ، لأن الألفاظ جيء بها للدلالة علي المعني ، فإذا فهم المعني بدون اللفظ جاز أن يؤتى به ويكون مرادنا حكما وتفسير^(٥) ولأن القرائن قائمة مقام تقدم الذكر^(١)

(١) ينظر حاشية الصبان ١ / ٢٠٤

(٢) شرح الوافية ص ١٧٣

(٣) الايضاح ١ / ١٦٠

(٤) حاشية الصبان ١ / ٢١١ ، ٢١٢

(٥) بن يمين ٣ / ٩٤

(٦) الايضاح ١ / ١٧٢

وأكثر ما يكون ذلك في الجوابات للعلم به إذ السؤال إنما كان عنه مشعر والضمير معلوم من العائد عليه في السؤال^(١) وقد أتى ذلك في حذف المبتدأ في جواب كيف زيد؟ يقول ابن مالك :

وفي جواب كيف زيد؟ قل دنف

فزيد استغني عنه إذا عرف^(٢)

وفي حذف الخبر في جواب :

من عندكما؟ فنقول : زيد أي زيدا عندنا

ويكون ذلك أيضا في حذف الفعل ، وحذف المفعول به وحذف عامل المصدر غير المؤكد لعامله كقولك سير زيد لمن قال أي سير سرت؟ وضربتين لمن قال كم ضربت؟ وحذف عامل الحال كأن يقال كيف جئت؟

فتقول راكبا . وكل ما فهم معناه جاز حذفه في اللغة العربية يقول ابن مالك وحذف ما يعلم جائز^(٣)

الاستفهام «ولا» النافية للجنس :

من الحروف التي تعمل عمل "إن" "لا" التي النفي للجنس و "لا" هذه لها أحكام منها:

أولاً : الأعمال عمل "إن" بشروط معينة مثل : لارجل في الدار

ثانياً : جواز الإلغاء إذا تكررت مثل لاحول ولا قوة إلا بالله ، برفع قوة

ثالثاً : جواز رفع المعطوف ونصبه مثل لاخضوع وعبودية لغير الله برفع عبودية ونصبه

رابعاً : جواز تثبیت للنعت مثل لارجل ظريف فيها ببناء ظريف علي الفتح والنصب والرفع

فإذا دخلت ألف الإستفهام علي "لا" بشرط أن تبقى علي معناها من النفي وتصبح

مركبة من كلمتين إحداهما همزة الإستفهام والآخرى لا النافية^(٤).

(١) التصريح ١ / ١٧٦

(٢) ابن عقيل ١ / ٢٤٣

(٣) المرجع السابق

(٤) الجني الداني ص ٣٨٤

كانت بمنزلتها قبل دخول الهمزة عليها في جميع ما ذكر من أحكام ، ولذلك بنى الاسم معها^(١) ، لأن العامل لا يتغير عمله بدخول كلمة الاستفهام^(٢) .

يقول سيبويه : واعلم أن "لا" في الاستفهام تعمل فيما بعدها كما تعمل فيه ؟ إذا كانت في الخبر .

وقال ابن مالك:

وأعط لامع همزة استفهام ما تستحق دون استفهام
ولكن هذا اجمال فيه تفصيل والحق ان تقول إذا كان الإستفهام للتوبيخ ويكون
للماضي مثل :

الأطعمان أفرسان عادية إلا تجشؤكم حول التنانير^(٣)
أولإنكار ويكون علي الحال كقول الشاعر :

ألا ارعواء لمن ولت شبيبته وأذنت بمشيب بعده هرم^(٤)
أو لمجرد الاستفهام عن النفي وهذا النوع يكون قليلا حتى أكره الشلوبين^(٥) لقائه
كقول الشاعر:

ألا اصطبار لسليم أم لها جلد إذا ألقى الذي لاقاه أمثالي^(٦)

(١) المقرب ص ٢١١

(٢) الفوائد ١ / ٤٤٣

(٣) قائله حسان بن ثابت وهو من بحر البسيط

والشاهد في قوله (الأطعمان) عملت لا مقترنة بهمزة الاستفهام كعملها مجردة عنها ينظر ديوان حسان ص ٢٦٨ الكتاب ٢ / ٣٠٦ الرضى ١ / ٢٦١ الجنى الداني ص ٣٨٤ ، معاني الحروف ص ١١٤

(٤) مجهول القائل وهو من بحر البسيط

الشاهد في قوله (ألا ارعواء) عملت " لا " مقترنة بهمزة الاستفهام كعملها مجردة ينظر ابن الناظم ص ١٩٢ ، أوضح المسالك ١ / ٢٩٢ الارتشاف ٢ / ١٧٧ ، التصريح ١ / ٢٤٥ الأشموني ٢ / ١٤

(٥) أوضح المسالك ١ / ٢٩٢ ، الارتشاف ٢ / ١٧٦

(٦) البيت من بحر البسيط وهو لقيس بن الملوح

الشاهد في قوله (ألا اصطباد لسلمي) دخلا همزة الاستفهام على " لا " ولكن الاستفهام لمجرد النفي فعملت كعملها مجردة عنها . ينظر ابن الناظم ص ١٩٢ أوضح المسالك ١ / ٢٩١ الجنى الداني

ص ٣٨٤ الأشموني ٢ / ١٥

فإن "لا" تأخذ جميع الأحكام المقرر لها قبل دخول همزة الإستفهام عليها دون نقص وقد يراد بالاستفهام مع "لا" التمني فيبقى للابعد ماله من العمل دون جواز الإلغاء والإتباع لاسمها علي محله من الابتداء^(١) لأنها بمنزلة أتمني هذا ماذهب إليه سيبويه ومن وافقه وقد استلوا بقول الشاعر :

ألا عمر ولي مستطاع رجوعه فيرأب مأثعات يد العقلات^(٢)

ولهذا نصب يرأب لأنه جواب تمني مقرون بإلغاء^(٣) .

وذهب المازني والمبرد وابن الحاجب والجزولي إلي أنه يجوز الحمل علي الموضوع ويجعل لها خبرا واستلوا بنفس البيت ، لان مستطاع إما خبر للا ، او صفة لاسمها ورفع مراعاة لمحل "لا" مع اسمها والخبر علي هذا محذوف اي راجع^(٤) وقولهم مكروه لأن الاستفهام يدل علي الفعل دلالة قوية ولاوجه للإبتداء معه^(٥) .

ولادليل لهم في البيت إذا لا يتعين كون مستطاع خبرا أو صفة ، ورجوعه "فاعلا ، بل يجوز كون مستطاع خبرا مقدما ورجوعه مبتدأ مؤخرا والجملة صفة ثانية^(٦) والفرق بين المذهبين أن في مذهب سيبويه يكون التمني واقعا علي الاسم وفي مذهب المازني يكون التمني واقعا علي الخبر^(٧)

أثر الاستفهام في إجراء القول مجري الظن :

الأصل في القول أن يتعدي إلي مفعول واحد، سواء كان مفردا مثل : قلت الحق أو جملة مثل : قلت : الامتحان سهل، فجملة "الامتحان سهل" جملة في محل نصب مقول القول.

(١) ابن الناظم ص ١٩٢

(٢) مجهول القائل وهو من بحر الطويل

الشاهد في قوله (ألا عمر ولي) دخلت همزة الإستفهام على " لا " والمراد بالاستفهام التمني فصارت بمعنى أتمني ينظر الكتاب ٢/ ٢٠٧ ، الأصول ١/ ٣٩٧ ، المقرب ص ٢١١ معاني الحروف ص ١١٣ ، ابن الناظم ص ١٩٢

(٣) الخزفة ٢ / ١٠٣

(٤) المقتضب ٤ / ٣٨٣ ، الرضى ١/ ٢٦٢ ، تخلص الشواهد ص ٣٢٠

(٥) كشف المشكل ١ / ٣٧٦

(٦) أوضح المسالك ١/ ٢٩٣

(٧) الارشاف في ٢/ ١٧٧

وقد ينصب القول مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر . إجراء للقول مجري الظن / لأن القول يدخل علي جملة مفيدة فيتصورها القلب عنده ، وذلك هو الظن والإعتقاد ، والعبارة باللسان عنه هو القول.

فأجرو العبارة علي حسب المعبر عنه^(١) ، فهو لم يرد قول اللسان وإنما أراد إعتقاد القلب ولايجري القول مجري الظن إلا إذا وجب تضمنه معناه^(٢) ، ويكون ذلك إذا توافرت فيه شروط .

ولذلك اشترط جمهور النحاة لإجراء القول مجري الظن أربعة شروط^(٣) وهي :

١- أن يكون الفعل مضارعا ، وبذلك يخرج المصدر والوصف والماضي فلا يعمل شيء من ذلك عمل ظن لأنها لم تقو قوة المضارع في هذا الباب فصلحت معها الحكاية^(٤).

٢- أن يكون للمخاطب لان الإنسان لايسأل عن ظن غيره وإنما يسأل عن ظن نفسه^(٥)

يقول سيبويه :- تقول في الاستفهام شبهوها بتظن ولم يجعلوها كيظن وأظن في الإستفهام لأنه لا يكاد يستفهم المخاطب عن ظن غيره ، ولايستفهم هو إلا عن ظنه^(٦)

٣- أن يكون مسبوقا باستفهام لان باب القول أن يقع محكيا ولايدخل في باب الظن إلا مع الإستفهام لأن الغالب أن الإنسان لايسأل عن قوله إذ ذاك ظاهر ، وإنما يسأل عما يحثه ويعتقده لخفائه^(٧)

٤- ألا يفصل بين الاستفهام والفعل بغير ظرف ولامجرور ولامعمول الفعل فإن فصل بأحدهما لم يغير ، لأن الظروف والجار والجرور يتوسع فيهما مالا يتوسع في

(١) ابن يعيش ٧ / ٧٩

(٢) ابن الناظم ص ٢١٢

(٣) ينظر المتضرب ٢ / ٣٤٨ ، الايضاح ٢ / ٦٢ ، المقرب ص ١٢٣

(٤) التصريح ١ / ٢٦٢

(٥) ابن يعيش ٧ / ٧٩

(٦) الكتاب ١ / ١٢٢

(٧) ابن يعيش ٧ / ٧٩

غيرهما فصار الفصل بهما كلا فصل أما الفصل بالمعمول فكان مغتقرا لانه لا بعد اجنبيا عن الفعل بل هو معمول له قدم مع ان اصله التأخير

أما إذا كان الفصل بغير ذلك فإن الفصل يمنع إجراء القول مجري الظن وتجب الحكاية نحو أنت تقول زيد قائم لان لفعل حينئذ لا يجب تضمنه معني الظن لانه ليس مستقهما عنه بل عن فاعله وذلك لاينافي إرادة الحقيقة منه^(١)

فان اجتمعت الشروط مثل أنقول :- عمرا منطلقا فالإعمال جائز لا واجب فتجوز الحكاية أيضا مراعاة للاصل^(٢)

وإن فقد شرط من الشروط تعين رفع الجزئين علي الحكاية تقول :- قال زيد : عمرو منطلق ويقول زيد عمرو منطلق وأنت تقول زيد منطلق وأنت تقول منطلق^(٣).

يقول ابن مالك :

وتظن اجعل تقول إن ولي مستقهما به ، ولم يفصل
بغير ظرف أو ظرف أو عمل وإن ببعض ذي فصات يحتمل^(٤)

أثر الاستفهام في التعليق :

للتعليق هو : يطل عمل لفعال للقلوب المتصرفه لفظا لامحلامناع علي سبيل الوجوب^(٥) وإنما لخص بأفعال للقلوب لأنه يجوز إلغاؤه، والتعليق نوع من أنواع الإلغاء^(٦).

والتعليق مأخوذ من قولهم امرأة معلقة أي مفقودة الزوج ، تكون كالشيء المعلق لامع الزوج لفقدانه ولابلزوج لتجوزها وجوده فلانقدر علي الترويح

فالفاعل المعلق ممنوع من العمل لفظا ، عامل معني وتقديرا لان معني علمت لزيد قائم ، علمت قيام زيد كما كان عن انتصاب الجزئين^(١)

(١) ابن الناظم ص ٢١٣

(٢) الهمع ١ / ١٥٨

(٣) الأشموني ٢ / ٢٧

(٤) ابن عقيل ٢ / ٥٨

(٥) ينظر الرضى ٢ / ٢٧٩ والمقرب ص ١٣٢ وابن الناظم ص ٢٠٢ وابن يعيش ٧ / ٨٦

(٦) ابن يعيش ٧ / ٢٦

ومن ثم جاز عطف الجملة المنصوبة جزاءها على الجملة التعليلية نحو علمت
لزید قائم وبكراً قاعداً^(١) .

ويعود السبب في تعليق تلك الأفعال إلى وجود لفظ له الصدارة يلي الناسخ يمثل
مانعاً أو فاصلاً بحيث يحول بين الناسخ إحداهما مما يترتب عليه إبطال عمل الناسخ
لفظاً لا محلاً^(٢) .

ولو عمل الناسخ فيما له الصدارة أو فيما بعده لخرج عن أن يكون له صدر
الكلام^(٤)

فيبقى لما بعد المعلق حكم ابتداء الكلام^(٥) .

ومن الألفاظ التي لها صدر الكلام ، وتعد سبباً من أسباب وجوب التعليق
الاستفهام وله ثلاث صور

الأولى :- أن يكون مضافاً إلى اسم استفهام نحو علمت أيهم إليهم أبوك

الثانية :- أن يكون مضافاً إلى اسم استفهام نحو علمت غلام أيهم أبوك

الثالثة :- أن يدخل عليه أداة استفهام نحو علمت أزيد عندك أم عمرو

وصرح ابن عصفور :- يجوز التعليق إذا كان الإسم مستفهما عنه في المعنى
نحو علمت زيد أبو من هو؟ فيجوز نصب زيد لأن المعنى علمت أزيد أبو عمرو أم
أبو غيره ، إلا أن يدخل الفعل معنى فعل لا يعلق فإن العرب تلتزم فيه الإعمال ، وذلك
نحو قولك أريتك زيدا أبو من هو ولا يجوز رفع زيدا لأن الكلام دخله معنى أخبرني
وأخبر لاتعلق^(١) .

(١) ينظر الرضى ٢ / ١٧٩ ابن الناظم ص ٢٠٢ الأشموني ٢ / ٢٩

(٢) الفوائد ٢ / ٢٨٠

(٣) التصريح ١٧٨/٢

(٤) ينظر ابن يعيش ٧ / ٨٦

(٥) ابن الناظم ص ٢٠٦

(٦) المقرب ص ١٣٣

والخلاصة أن الإستفهام بعد مانعا للعمل وسببا من أسبابه لأنه لفظ له الصدارة لايعمل ما قبله فيما بعده (١)، فأصبح الفعل القلبى مفضيا إلي الاسمين فى المعنى كالشأن فى الأعمال إلا أن يصده عن العمل بعض ما يعاوقه فلا يعمل فى الاسمين لفظا، وإن كان يتناولهما معنى (٢)

الاستفهام والاستفقال :

الاستفقال هو :- أن يتقدم اسم ، ويتأخر عنه فعل متصرف ، أو ماقى معنى الفعل عامل فى ضمير ذلك الاسم المتقدم ، بحيث لو أخرج هذا الاسم المتقدم وسلط عليه ذلك الفعل أو ماقى معناه لنصبه (٣) .

والاسم المشغول عنه له خمسة أحوال هي وجوب النصب ، ووجوب الرفع ، وجواز الأمرين مع ترجيح النصب ، وجواز الأمرين مع ترجيح الرفع وجواز الأمرين على السواء (٤) .

وللإستفهام أثر فى وجوب نصب المشغول عنه .

عنه وأثر فى وجوب رفع المشغول عنه وأثر فى ترجيح نصب المشغول عنه

أولا :- أثر الإستفهام فى وجوب نصب الاسم :

يجب نصب الاسم إذا وقع بعد ما يختص بالفعل ومن الأدوات التى تختص بالفعل أدوات الإستفهام غير الهمزة نحو هل زيدا رأيت (٥) .

ولا يجوز رفع الاسم السابق على انه مبتدأ لأنه لو رفع والحالة هذه لخرجت هذه الأدوات عما وضعت له من الاختصاص بالفعل (٦)

ولأن الإستفهام بالفعل أولى ، فكان تقدير الفعل أولى فكان النصب أولى .

(١) ابن الناظم ص ٢٠٢ للتصريح ١٧٨ / ٢ الأشموني ٢٩ / ٢

(٢) المستوفى ٢٦٥ / ١

(٣) ينظر المقرب ص ٩٤ وللرضى ١ / ١٦٢

(٤) منظر ابن الناظم ص ٢٣٧

(٥) للتصريح ٢ / ٢٩٧ ، أوضح المسالك ٨ / ٢

(٦) الأشموني ٧٤ / ٢

وليس هل زيدا ضربته ؟ مثل أزيذا ضربته ؟ لاقتضاء " هل " لفظ الفعل بخلاف الهمزة لتصرفهم فيها؟ أو لأن " هل " فى أصلها بمنزلة "قد" وأمثلة بقية القسم سواء^(١).

ثانياً : أثر الاستفهام فى وجوب رفع المشغول عنه :

يجب رفع الاسم المشغول عنه إذا حال بينه وبين الفعل فاصل له صدر الكلام^(٢) ، ومما له صدر الكلام الاستفهام مثل زيد هل ضربته ؟

ويستثنى من أدوات الاستفهام هنا الهمزة^(٣) ، لم تختص كأخواتها لأنها أم الباب وهم يتوسعون فى الأمهات ، فالهمزة تدخل على الاسم وإن كان الفعل فى ضميرها^(٤) .

وإنما وجب رفع المشغول عنه هنا لأن النصب يكون بإضمار فعل يفسره الفعل الذى بعد الفاصل ، والفاصل إذا كان له صدر الكلام لا يصح أن يعمل ما بعده فيما قبله ، وما لا يعمل لا يفسر ، لأن المفسر فى هذا الباب منزل منزلة العامل^(٥) .

يقول ابن مالك :

وإن تلا السابق ما بالابتداء يختص بالرفع التزمه أبدا^(٦)

ثانياً : أثر الاستفهام فى ترجيح نصب المشغول عنه فى موضعين :

الموضع الأول : وقوعه بعد أداة يغلب أن يليها الفعل كهمزة الاستفهام^(٧) ، لأن الهمزة أصل فى الاستفهام بخلاف غيرها من الأدوات^(٨).

وقال الأخفش أخوات الهمزة كالهمزة نحو : أيهم زيدا ضربته^(٩) ؟

(١) الإيضاح ١ / ٣١٢ ، ٣١٣

(٢) الأشموني ٢ / ٧٦

(٣) ينظر الكتاب ١ / ١٣٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٣٨

(٤) حاشية الصبان ٢ / ٧٣

(٥) ابن الناظم ص ٢٣٩ والأشموني ٢ / ٧٦

(٦) ابن عقيل ٢ / ١٣٥

(٧) ابن يعيش ٢ / ٣٤

(٨) الرضى ١ / ١٧٣

(٩) أوضح المسالك ٢ / ١٠

وترجيح النصب بعد همزة الاستفهام مشروط بعدم وجود فاصل بينهما وبين المشغول عنه ، قال تعالى (أيسرا منا واحدا نتبعه)^(١) فيترجح نصب بشرا بفعل محذوف يفسره المذكور ، لأن الغالب في الهمزة أن تدخل على الأفعال^(٢).

فإن كان هناك فاصل بين الهمزة والاسم المشغول عنه فالمختار الرفع نحو أنت زيدتضربه لأن الاستفهام هنا داخل على الاسم لا على الفعل . وإنما كان النصب هو المختار من قبل أن للاستفهام أثر إنما هو عن الفعل لا عن الاسم ، لأن السؤال إنما يكون عما وقع الشك فيه ، وأنت إنما تشك في الفعل لا في الاسم ألا ترى أنك إذا قلت أريدا ضربته ؟ فإنما تشك في الضرب الواقع بزيد ولست تشك في ذاته^(٣) .

الموضع الثاني : أن يكون الاسم جوابا لاستفهام منصوب نحو زيدا ضربته جوابا لمن قال أيهم ضربت ؟^(٤)

أو من ضربت ؟

وبهذا يتبين لى أن الاستفهام واضح في وجوب نصب الاسم المشغول عنه وفي وجوب رفعه ، وفي ترجيح النصب .

الاستفهام والمفعول معه :

المفعول معه هو اسم فضلة تال لو او بمعنى مع تالية لجملة ذات فعل أو اسم يشبهه مما فيه معنى الفعل وحروفه نحو سرت والطريق^(٥) وأنا سائر والطريق ومن التعريف يتبين لنا أن حق المفعول معه أن يسبقه فعل أو شبهه ، ولكن سمع من كلام العرب نصبه بعد " ما " و " كيف " الاستفهاميين من غير أن يلفظ الفعل نحو ما أنت وزيدا وكيف أنت وقصعة من ثريد ؟^(٦)

ولكن ما علاقة " ما " و " كيف " الاستفهاميين ؟

(١) من الآية ٢٤ من سورة القمر

(٢) التصريح ٢/ ٢٩٥

(٣) ابن يعيش ٢ / ٣٤

(٤) أوضح المسالك ٢ / ١١

(٥) الأشموني ٢ / ١٣٤

(٦) الكتاب ١ / ٣٠٣ ، الرضى ١ / ١٩٧ وابن الناظم ص ٢٧٨

وما أثر الاستفهام هنا ؟

أقول أن تقدم الاستفهام هنا يشعر بوجود الفعل^(١) لأن صلة الاستفهام بالأفعال وطلبه لها قوى لما فى الاستفهام من معنى الفعل ولأن الاستفهام حقه أن يكون مع الفعل لذا كثر تعلقه به .

يقول سيبويه : حروف الاستفهام بنيت للفعل إلا أنهم قد توسعوا فيها فابتدعوا بعدها الأسماء ، والأصل غير ذلك ، وإنما فعلوا ذلك بالاستفهام لأنه كالأمر فى أنه غير واجب^(٢) . يعنى غير واقع يجوز أن يقع وألا يقع ويقول ابن يعيش : وأما الاستفهام فهو فى موضع الأفعال لأنك إنما تسأل عما تشك فيه ، وأنت إذا قلت لأنك إنما تسأل عما تشك فيه ، وأنت إذا قلت أزيد قائم ؟ فإنك تشك فى قيام زيد ، لا فى ذاته لأن ذاته معلومة معروفة^(٣) .

ولذلك خرج النحويون على أنه منصوب بفعل مقدر دل عليه الاستفهام^(٤) ، والأصل ما تكون ؟ وكيف تصنع ؟ ففى تكون وتصنع ضمير مستتر وجوبا مرفوع على الفاعلية فلما حذف الفعل وحده ، برز ضميره وانفصل لتعذر اتصاله^(٥) ، وقدره سيبويه من لفظ الكون فى المثالين ، ولكن إذا صلح الكلام لتقدير غير فعل الكون لتصنع وتلابس جاز تقديره^(٦)

يقول سيبويه : وزعموا أن ناسا يقولون كيف أنت وزيدا ؟ وما أنت وزيدا ؟ وهو قليل فى كلام العرب ولم يحملوا الكلام على " ما " ولا " كيف " ولكنهم حملوه على الفعل على شئ لو ظهر حتى يلفظوا به لم ينقصان ما أرادوا من المعنى حين حملوا الكلام على ما وكيف كأنهم قالوا كيف تكون وقصة من تريد ؟ وما كنت وزيدا ؟ لأن كنت وتكون يقعان هنا كثيرا ولا ينقصان ما تريد من معنى الحديث فمضى صدر

(١) الكتاب ١/ ٩٨ ، ٩٩

(٢) ابن يعيش ٦/ ٧٩

(٣) الرضى ١/ ١٩٨

(٤) كشف المشكل ١/ ٤٥٦

(٥) للتصريح ١/ ٣٤٣

(٦) الصبان ٢/ ١٣٧

الكلام وكأنه قد تكلم بها وإن كان لم يلفظ بها لوقوعها هنا كثيراً^(١) ، والشيء إذا كثر وقوعه في موضوع جاز حذفه تخفيفاً وصار كأنه منطوق به^(٢) .

الاستفهام وصاحب الحال :

الأصل في صاحب الحال أن يكون معرفة لأنه مخبر عنه ومحكوم عليه في المعنى فكان الأصل فيه التعريف^(٣) لأن الحكم على المجهول لا يغير غالباً^(٤) ولأن الحكم يأتي بعد معرفة الشيء ولأنه إذا كان نكرة أمكن أن تجرى الحال صفة ولا حاجة إلى مخالفتها إياه في الإعراب إذ لا فرق بين الحال في النكرة والصفة في المعنى^(٥) وكما جاز أن يبدأ بالنكرة بشرط وضوح المعنى ، وأمن اللبس كذلك جاز أن يكون صاحب الحال نكرة بشرط وضوح المعنى وأمن اللبس ولا يكون ذلك إلا بمسوغ ، والمسوغات أن يتقدم قبل صاحب الحال استفهام^(٦) ، لأنه يصير المنكر بعد الاستفهام مستغرقاً فلا يبقى فيه إبهام^(٧) .

الاستفهام والإضافة :

لا يجوز إضافة أسماء الاستفهام لشبهها بالحروف ، والحرف لا يضاف ، وإنما أضيفت أي لضعف المشبه بما عارضه من شدة افتقارها إلى مقرد تضاف إليه^(٨) ، وذلك لشدة توغلها في الإبهام^(٩) ، لأنه اسم مبهم يقع على كل شيء ممن يعقل وما لا يعقل من حيوان وغيره فاقصر إلى الإضافة للايضاح كافتقار الموصول إلى الصلة ، وهي بعض ما أضيفت إليه فإذا قلت أي القوم ؟ كانت من القوم ، وإذا قلت أي الثياب كانت من الثياب فلزومها الإضافة لذلك^(١٠) .

(١) الكتاب ١ / ٣٠٣

(٢) الرضى ٢ / ١٩٧

(٣) الفوائد ١ / ٣٨٤

(٤) التصريح ١ / ٣٧٧

(٥) ابن يعيش ٢ / ٩٢

(٦) ابن الناظم ص ٣١٨ والأشموني ٢ / ١٧٥ والهمع ١ / ٢٤٠ والتصريح ١ / ٣٧٧

(٧) الرضى ١ / ٢٤٠

(٨) التصريح ٢ / ٣٤

(٩) الصبان ٢ / ٢٥٠

(١٠) ابن يعيش ٢ / ١٢٩

أثر الاستفهام في إعمال اسم الفاعل :

اسم الفاعل هو الصفة الدالة على فاعل ، جارية في التذكير والتأنيث على المضارع من أفعالها لمعناه أو معني الماضي^(١) .

ويعمل اسم الفاعل عمل فعله في التعدي وال لزوم ، إن كان بمعنى الحال والاستقبال لأنه إنما عمل حملا على المضارع فيلزم ألا يخالفه في الزمان^(٢) .

لما بينهما من الشبه اللفظي والمعنوي^(٣) وكل شيء أشبه الشيء من جهة فقد أشبهه ذلك الشيء^(٤) والمشابهة من وجوه :

أحدهما أن الفعل لما دخل على الاسم في الإعراب الذي يستحقه في الأصل ، دخل الاسم على الفعل في العمل الذي هو له في الأصل .

الثاني: أنه جار على الفعل، فإذا قلت ضارب كان على وزن يضرب في حركته وسكونه.

الثالث: أنه يثني ويجمع فيقال ضاربان وضاربون والتشبيه ف هذا من جهة اللفظ الظاهر، وذلك أن ضاربان كيضربان وضاربون كيضربون وأما التقدير فمختلف لأن الألف والنون في ضاربان غير الألف والنون في يضربان وكذلك ضاربون ويضربون^(٥) .

ولكن لما كان اسم الفاعل فرعاً على الفعل ، ولا يقوى قوته لأن مراتب الفروع بعد مراتب الأصول^(٦)، وهو اسم والاسماء لا أصل لها في العمل فهي معمولة فيها لا عاملة^(٧) اشترط في عمله عمل للفعل أن يسبقه ما يقربه من الفعلية من حيث كونه مسندا إلى

(١) شرح الألفية للمرادي ١٤ / ٣

(٢) الفوائد ١٩٨/٢

(٣) التصريح ٦٦/٢

(٤) كشف المشكل ١ / ١٤٤

(٥) المقتصر ١ / ٥٠٦

(٦) المقتصد ١ / ٥١٢

(٧) كشف المشكل ١ / ١٤٤

إلى صاحبه^(١)، لأن الفعل لاحظ له في الابتداء فكذلك ما يجري مجراه وكأنه إذا جرى على الاسم قبله كان أصح شيهاً بالفعل لأن الفعل لا يكون إلا محمولاً على غيره^(٢).

ومن الأشياء التي تقرب اسم الفاعل من الفعلية اعتماده على استفهام ملفوظ به نحو أضارب زيد عمرا ، أو مقدر نحو : مهين زيد عمرا أم مكرمه^(٣)

لأن الاستفهام بالفعل أولى فإزداد به شبيهه بالفعل وكأنه تقاوى بالاعتماد على الاستفهام فلم ينب في موضعه ، وترشح لأن يعمل عمل الفعل^(٤) .

يقول ابن مالك :

كفعله اسم فاعل في العمل إن كان عن مضييه بمعزل
وولى استفهاماً أو حرف ندا أو جاء صفة أو مسنداً^(٥)

أثر الاستفهام في أفعل التفضيل :

لاسم التفضيل ثلاث حالات :

إحداها : أن يكون مجرداً من أل والإضافة فيجب له أن يؤتي بعده بمن جارة لمفضل نحو زيد أفضل من عمرو ، ومن ومجرورها معه بمنزلة المضاف إليه فلا يجوز تقديمها عليه إلا لموجب ، وذلك إذا كان المجرور بمن اسم استفهام أو مضافاً إلى اسم استفهام فإنه يجب حينئذ تقدم من ومجرورها نحو ممن أنت خير ومن أيهم أنت أفضل ومن غلام أيهم أنت أفضل لأن الاستفهام له صدر الكلام ، وما أضيف إلى ما له الصدر يستحق التصدير يقول ابن مالك :

وإن تكن يتلو من مستقهما فلهما كن أبداً مقدماً^(٦)

(١) الفوائد ٢ / ١٩٨

(٢) المستوفى ١ / ١٤٣

(٣) الأشموني ٢ / ٢٩٣

(٤) المستوفى ١ / ١٤٣

(٥) شرح ابن عقيل ٣ / ١٠٦ ، ١٠٧

(٦) ينظر ابن الناطم ص ٤٨٣ والمرادى ١٢٦/٣ ولتصريح ١٠٣/٢ وأوضح المسالك ٢٩٤/٢

والأشموني ٣ / ٥٢

الاستفهام والنعته :

النعته اصطلاحاً: عبارة عن اسم أو ما هو في تقديره من ظرف أو مجرور، أو جملة تتبع ما قبله لتخصيص نكرة أو إزالة اشتراك عارض في معرفة أو مدح أو نم أو ترحم أو تأكيد بما يدل على حليته كطويل أو نسبه كقرشي أو فعله كقائم أو خاصة من خواصه^(١).

ويشترط في الجملة التي تقع صفة أن تكون خبرية أي محتملة للصدق والكذب لأنها في المعنى كالخبر عن الموصوف^(٢)، والغرض منها الايضاح والبيان بذكر حال ثابتة للموصوف يعرفها المخاطب له ليست لمشاركه في اسمه^(٣)، فمعناها محصل فيمكن أن تخصص المنعوت ويحصل لها فائدة^(٤).

والاستفهام ليس من الجمل الخبرية وإنما من الجملة الانشائية فلا يسوغ الوصف به، كما لا يجوز الوصل به، والصفة محمولة على الصلة من حيث كانت الصفة موضحة للموصوف كايضاح الصلة للموصول وإنما استحال الوصف بالاستفهام لما فيه من الابهام^(٥) لأنه استعمال لا اختصاص له بشخص دون شخص^(٦) وليس وضوح والصفة يطلب فيها التوضيح^(٧) وبذلك لا يجوز لنا أن نقول مررت برجل هل ضربته؟

وما أوهم من ذلك كقول الراجز

حتى إذا جن الظلام واختلط جاء وابمذق هل رأيت الذئب قط^(٨)

(١) المقرب ص ٢٤٠

(٢) الخزانة ١ / ٢٧٦

(٣) ابن يعيش ٣ / ٥٣

(٤) ابن الناظم ص ٤٩٤

(٥) ابن الشجرى ٢ / ٤٠٧

(٦) ابن يعيش ٣ / ٥٣

(٧) المقتصد ١ / ٩١٢

(٨) رجز نسب للعجاج

والشاهد في قوله هل رأيت ؟

حيث وقعت هذه الجملة صفة لمنق على تقدير القول وذلك لأن الجملة التي تقع صفة يشترط فيها أن تكون خبرية، وجلة الشاهد استفهامية وقد جعلت هذه الجملة معمولة للصفة المحذوفة والتقدير

: بمنق مقول فيه هل رأيت

ينظر المقتصد ١ / ٩١٢ ابن الناظم ص ٤٩٤

الانصاف ١ / ١١٥، المقرب ص ٢٤٠

وقد حسن ذلك سعة اللغة وإضمار القول (١)

الاستفهام والبديل :

قالوا في تعريف البديل : هو ثان يقتر في موضع الأول نحو قولك مررت بأخيك زيد، فزيد من حيث كان تابعا للأول في إعرابه ، واعتباره بأن يقتر في موضع الأول، حتى كأنك قلت مررت بزيد (٢) وبذلك نرى أن البديل نفس المبدل منه في المعنى (٣) ولذلك إذا أبدل مما تضمن معنى الاستفهام فلا يد من اقتران الهمزة بالبديل نحو من لقيت أزيدا أم عمرا ليبين أنه من متضمن الاستفهام وليوافق المبدل منه في تأدية المعنى

وأما قوله تعالى : " عم يتساءلون * عن النبأ العظيم " (٤) فهو كأنه جواب الاستفهام وليس ببديل (٥)

أثر الاستفهام في نصب الفعل :

ينصب الفعل المضارع بأن مضمرة وجوبا ، إذا وقع بعد فاء السببية أو واو المعية المجاب بها نفى أو طلب وهو أمر أو نهي أو دعاء أو استفهام (٦) وإنما سماه النحويون جوابا وإن كان جملة واحدة ولم يكن كالجاء لمشابهته له في أن الثاني سببه الأول (٧) وإنما اشترط أن يكون قبل الفاء أو الواو أحد هذه الأشياء الستة ، لأن هذه الأشياء الستة تستدعي جوابا وفي ذلك إبعاد عن توهم كون ما بعدها جملة معطوفة على الجملة قبلها (٨) .

ففي الاستفهام مثلاً نقول : أتأتينا فتحدثنا فليس الغرض الاستفهام على الإطلاق ، وإنما المقصود أن تجعل الاتيان سببا للحديث والمعنى أيكون منك اتيان فحديث ، وإذا

= أمالي الشجرى ٤٠٧/٢ التصريح ١١٢/٢ الهمع ١١٧/٢

الخرزانة ٢٧٦ / ١ ابن يعيش ٥٣/٣ الرضى ٣٠٨/١

(١) الانصاف ١١٥ / ١ ابن الشجرى ٤٠٨ / ٢

(٢) ابن يعيش ٦٣ / ٣

(٣) المقرب ص ٢٧٠

(٤) النبأ ١ ، ٢

(٥) الرضى ٣٤٢ / ١

(٦) التصريح ٢٣٩ / ٢ الاشموني ٣٠٢/٤

(٧) المقتصد ١٠٦٦ / ٢

(٨) الفوائد ٢٤٨/٢

كان كذلك وجب أن تنصب (تحدثنا) ليعلم أنه قاصد هذا المعنى ، وإذا علم أن ما بعد الفاء غير داخل فيما قبلها اتضح الدلالة على الغرض من جهة اللفظ ولم يحتمل غير ذلك حيث يدل تغيير اللفظ عن تغيير المعنى ، وفي تنزيل الفعل منزلة المصدر وضوح ليس في المصدر نفسه^(١) .

وقالوا نصب الفعل لما في الاستفهام من معنى الشرط

لأن معنى هل تزورني فأحدثك ، إن تزورني أحدثك فلما نابت عن الشرط ضارعت كي فلزمت المستقبل فعملت عمل كي^(٢) .

وكذلك الواو تنصب ما بعدها في غير الواجب من حيث انتصب ما بعد الفاء وإنما تكون كذلك إذا لم ترد الاثراك بين الفعل والفعل وأردت عطف الفعل على مصدر العقل المتوهم الذي قبلها كما كان في الفاء وأضمرت " أن " وتكون الواو في جميع هذا بمعنى مع فقط مثل لا تأكل السمك وتشرب اللبن بنصب تأكل^(٣) .

وذهب بعض النحاة إلى أن الاستفهام إذا كان عن المسند إليه الفعل لا عن الفعل فلا يجوز فيه النصب نحو أزيد يقرضني فأسأله والصحيح لجواز .

وذهب أبو علي وتبعه ابن مالك إلى أنه يشترط في الاستفهام ألا يتضمن وقوع الفعل فيما مضى فإن تضمن لم يجز النصب نحو قولك : لم ضربت زيدا فيجازيك ؟ والصحيح جواز النصب^(٤) .

كم الاستفهامية

كم كناية عن عدد مبهم عند المتكلم معلوم في ظنه عند المخاطب^(٥) ، والاستفهام يكون بالمبهم ليشرح ما يسأل عنه^(٦) ، فالعرب تكني عن العدد بكذا، وتستفهم عنه بكم^(٧) .

(١) المقتصر ٢ / ١٠٦٢

(٢) الارشاف ٢ / ٤٠٨

(٣) الأصول ٢ / ١٥٤

(٤) الارشاف ٢ / ٤١٠ ، والتصريح ٢ / ٣٣٩ والمرادي ٤ / ٢٠٩

(٥) الرضى ٢ / ٩٦

(٦) ابن يعيش ٤ / ١٢٥

(٧) المقرب ص ٢٤١

وهي لعدد مبهم قليله وكثيره ، ولذلك يقع الجواب بالأقل حكى الأخفشى عن العرب : كم ملكت عبد الله أبوما أم يومين ، خلافا لمن زعم أنها فى الاستفهام للتكثير^(١) . وهى لا تتدل على جنس العدد فتحتاج إلى نكر جنسه ليتميز به العدد ، ومميزها الذى يرفع الإبهام عن جنس المسئول عنه منصوب مفرد بخلاف " كم " الخبرية وخصص الاستفهام بالنصب ليكون فرقا بينه وبين الخبر لأن العدد على ضريين ما يضاف إلى المعدود وما لا يضاف كعشرين فجعلت كم فى الاستفهام بمنزلة ما لا يضاف^(٢) وخص بالإفراد لأن المميز المنصوب لم يجرى فى شئ من الأعداد مجموعا^(٣) ، وأجاز الكوفيون والسيرافي مجيء تمييز كم الاستفهامية مجموعا فيجوز عندهم كم غلمانا لك^(٤) ؟

وذهب الأخفش إلى جواز جره إن كان سؤالا عن الجماعات نحوكم غلمانا لك ؟ إن أردت أصنافا من الغلمان^(٥) .

كما ذهب الفراء والزجاج والفراسي إلى أن نصبه ليس بلازم بل يجوز جره مطلقا، وذهب آخرون إلى جواز جيره بمن مضمرة جواز إن جرت كم بحرف وذهب الزجاج إلى أن جر التمييز بالاضافة أى بإضافة كم إليه وليس بمن مضمرة.

ورد بأن كم بمنزلة عدد مركب والعدد المركب لا يعمل الجر فى مميزه ، وكذلك ما كان بمنزلة وبأن الجر بعد " كم " الاستفهامية لو كان بالاضافة لم يشترط دخول حرف الجر عليه^(٦) .

قال الرضى " وأما مميزكم الاستفهامية فلم أعثر عليه مجرورا فى نظم ولا نشر ولا دل على جوازه كتاب من كتب النحو ، لكن جوز الزمخشري أن يكون " كم " فى قوله تعالى " سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة"^(٧) أن تكون استفهامية وخبرية^(٨) .

(١) الارتشاف ١ / ٣٧٧ المقتصر ٢ / ٧٤٤

(٢) الأصول ١ / ٣١٥

(٣) المقتصر ٢ / ٧٤٤

(٤) الأصول ١ / ٣١٧ الرضى ٢ / ٩٦

(٥) المرادي ٤ / ٣٢٤ الارتشاف ١ / ٣٧٨

(٦) ابن الناظم ص ٧٤٠ التصريح ٢ / ٢٧٩ الأشموني ٤ / ٧٩

(٧) البقرة ٢١١

(٨) الرضى ٢ / ٩٧ الكشاف

وقد يحذف مميز " كم " الاستفهامية في مثل كم مالك ؟ وكم ضربت فالقرينة تدل على المحذوف (١) .

ويجوز الفصل بين الاستفهامية وتمييزها بالظرف والمجرور فتقول كم في الدار رجلا ؟ وكم عندك جارية (٢) ؟ ويجوز تقديم حرف الجر أو المضاف عليها مع أن لها صدر الكلام لأن تأخير الجار على المجرور ممتنع لضعف عمله فيجوز تقديم الجار عليها على أن يجعل الجار اسما كان أو حرفا - مع المجرور ككلمة واحد مستحقة الصدر (٣) .

الاستفهام والحكاية :

الحكاية في اللغة : المماثلة كقولك حكيت فلانا وحاكيتَه فعلت مثل فعله أو قلت مثل قوله سواء لم أجازه (٤)

وفي الاصطلاح : إيراد لفظ المتكلم على حسب ما أورده في الكلام (٥) .

والحكاية على نوعين : حكاية جملة وحكاية مفرد فحكاية الجمل مطردة بعد القول نحو " قال إني عبد الله " (٦) ويجوز حكايتها على المعني فنقول في حكاية زيد قائم قال عمرو : قائم زيد فإن كانت الجملة ملحونة تعين المعني على الأصح (٧) ، صونا عن اللحن ، ولئلا يتوهم أن اللحن من الحاكي (٨) .

وأما حكاية المفرد فضريان :

ضرب يغير أداة الاستفهام وهو شاذ كقول بعضهم : ليس بقرشيا ردا على من قال في الدار قرشيا (٩) .

(١) المقرب ص ٢٤١ والوفائد ٢ / ١٣٢

(٢) المقرب ص ٢٤١

(٣) الفوائد ٢ / ١٢٥

(٤) اللسان ٢ / ٩٥٤

(٥) ينظر الكتاب ٣ / ٣٢٦ المقتضب ٤ / ٩

(٦) من الآية ٣٠ من سورة مريم

(٧) أوضح المسالك ٣ / ٢٣٠

(٨) المقرب ص ٣٢٢ التصريح ٢ / ٢٨٢ الهمع ٢ / ١٥٢

(٩) أوضح المسالك ٣ / ٢٣٠ الأشموني ٤ / ٩٤

وضرب بأداة الاستفهام ويكون ب " من " و " أى " ويسمي الاستنابات أى الاستفهام على سبيل التثبيت والغرض به إعلام السامع أنه قد تقدم كلام هذا إعرابه خوفاً من أن يكون عرض له غفلة عن استماع الكلام المتقدم . وكان القياس أن تعاد الكلمة جمعاء بالألف واللام أو تضمير لأنها تصير معهودة لتقدم ذكرها إلا أنهم عدلوا عن ذلك لئلا يتوهم فيه أنه معهود غير الأول^(١) .

وإذا سئل بأى حكي بها المسئول عنه بشرطين :

أحدهما : أن يكون السؤال عن مذكور ، واشترط ذلك لأن حكاية هذه العلامات لا بد فيها من محكي مذكور قبل الحكاية تثبت فيه تلك العلامات حتى يحكي ، وغرضهم فى الحكاية أن يتعين المخاطب أن المسئول عنه هو ما ذكره بعينه لا غيره حتى يكون نصاً^(٢) .

الثاني : أن يكون نكرة ، لأن الاستفهام عن النكرة أكثر من الاستفهام عن المعرفة^(٣) .

وفى الحكاية بهذين الشرطين لغتان :

الأولى : أن يحكى بها ما للمسئول عنه من إعراب وتذكير وإفراد وفروعها فتقول لمن قال قام رجل ، أى ؟ أو رجلان أيان ؟ أو رجال أيون أو نساء أيات ؟

ولا يحكى بها إلا جمع تصحيح موجود فى المسئول عنه أو صالح لأن يوصف به نحو رجال فإنه يوصف بجمع التصحيح فتقول رجال مسلمون وهذه اللغة هى الفصحى وإنما جاز فى أى التثنية والجمع فى الاستفهام ولم تجمع فى غيره وأنها خالفت أخواتها لأنها تضاف وتقرء ويلحقها التثنية بدلا من الإضافة^(٤) وأن الأصل فيها الاستفهام وهى فيه أكثر فى كلامهم وأنها تشبه الأسماء التامة التى لا تحتاج إلى صلة فى الجزاء وفى الاستفهام فلذلك أختصت بهذا الحكم وقد تشبه " من " بها فى هذه المواضع لأنها تجرى مجراها^(٥) .

(١) ابن يعيش ٣ / ١٤

(٢) الرضى ٢ / ٦١

(٣) السابق ٢ / ٦٢

(٤) المقتضب ٢ / ٣٠٢

(٥) الكتاب ٢ / ٤١١

واللغة الثانية : أنه يحكي بها ماله من إعراب وتذكير وتأنيث فقط ولا يتشي ولا يجمع فتقول " أى " ؟ لمن قال قام رجل أو رجلان أو رجال ، وأية ؟ لمن قال قامت امرأة أو امرأتان أو نساء ، ولا يحذف شيء من هذه العلامات (١).

والحكاية ب " من " مشروطة بالشرطين المذكورين فى الحكاية بأى أعني كون المسئول عنه مذكورا منكورا وفى الحكاية بـ " من " لغتان :

أحدهما: أن يحكي بها ما للمسئول عنه من إعراب وإفراد وتذكير، وفرعهما كما تقدم فى "أى" وهى اللغة الفصحى والأخرى: أن يحكي بها إعراب المسئول عنه فقط فتقول:

لمن قال قام رجل أو رجلان أو رجال أو امرأة أو امرأتان أو نساء منو ؟ وفى النصب منا وفى الجر منى (٢) ؟

إجراء ل " من " على أصلها من صلاحيتها للكل بلفظ واحد (٣)، وكانت تلك الزيادة من حروف المدو اللين لأنها تجانس الحركات ، فقابلوا كل حركة بما يجانسها من تلك الحروف (٤) .

وإنما حركت النون هنا لغتين :

أحدهما : قولك فى النصب منا ؟ لأن الألف لا تقع إلا بعد مفتوح ، فلما حركت فى النصب حركت فى الخفض والرفع ليكون المجرى واحداً .

الثانية لأن الياء والواو خفيتان فإن جعلت قبل كل واحدة منهما الحركة التى هى منها ظهرتا وتبينتا (٥) .

وتفترق " أى " عن " من " من أربعة أوجه :

أحدهما : أن " أيا " عامة فى السؤال فيسأل بها عن العاقل وعن غيره ، و " من " خاصة بالعاقل ، لأن " من " للعلاء (٦) .

(١) المقرب ص ٣٢٨

(٢) المقتضب ٢ / ٣٠٢ والمقرب ص ٣٢٧ والمرادي ٤ / ٣٤٠

(٣) الرضى ٢ / ٦٢

(٤) ابن يعيش ٣ / ١٤

(٥) المقتضب ٢ / ٣٠٥

(٦) الرضى ٢ / ٦٢ والمقتضب ٢ / ٣٠٤

الثاني: أن الحكاية في "أى" عامة في الوقف والوصل يقال جاعنى رجلان فتقول أيان بالوقف ، أو أيان يا هذا ، والحكاية في "من" خاصة بالوقف^(١) تقول : منان بالوقف والإسكان ، وإن وصلت قلت من يا هذا وبطلت الحكاية ، وأما قول الشاعر :

أتوانارى فقلت منون أنتم فقالوا الجن قلت : عموا ظلما^(٢)

فنادر في الشعر ولا يقاس عليه خلافا ليونس^(٣) وهو شاذ عند سيبويه والجمهور من عدة أوجه :

أحدهما : إثبات العلامة وصلا

الثاني : حكي مقدرا غير مذكور

الثالث : أنه فتح النون وحقها السكون^(٤) ؟

وأما اشتراط الوقف على "من" ولم يشترط ذلك على "أى" فلأن من مبنية مستتكر عليها الإعراب ، قصدوا تبعيدها من الإعراب فأتبوا حكاية الإعراب عليها ، وأما "أى" فإنها كانت معربة ، فلم يستتكر عليها حكاية الإعراب لا وصلا ولا وقفا^(٥) .

الثالث : أن أيا يحكي فيها حركات الإعراب غير مشبعة فتقول أئ وأيا وأي ويجب في "من" الاشباع فتقول منو ومنا ومنى ؟

الرابع : أن ما قبل تاء التانيث في أى واجب الفتح تقول أية وأيتان ، ويجوز الفتح والإسكان في "من" تقول منة ومنة ومنتان ومنتان ،

والأرجح الفتح في المفرد والإسكان في التثنية "واسكان النون تنبيه على أن التاء ليست لتأنيث الكلمة اللاحقة هي بل هي لحكاية تأنيث كلمة أخرى^(١) .

(١) المقتضب ٢ / ٣٠٦

(٢) قائله شمير بن الحارث الضبي ، وقيل تأبط شرا ، وقيل جذع بن سنان ، وهو من بحر الوافر الشاهد في قوله (منون أنتم) اثبت العلامة في الوصل ووحكي مقدرا غير مذكور وهذا شاذ مواضعه : الرضى ٢ / ٦٢ أوضح المسالك ٣ / ٢٣١

المرادي ٤ / ٣٤٤ ابن يعيش ٣ / ١٦

(٣) الرضى ٢ / ٦٢ ابن يعيش ٣ / ١٦

(٤) أوضح المسالك ٣ / ٢٣١ ، ٢٣٢

(٥) الرضى ٢ / ٦٢ ابن يعيش ٣ / ٢٣

(٦) الرضى ٢ / ٦٢

وحكى يونس أن بعض العرب يعرب " من " يحكى بها النكرات كما يحكى بأى
وسمع من كلامهم : ضرب من منأ.

وعلى هذه اللغة حمل قول الشاعر : أتوانا رى فقلت منون أنتم

فأثبت علامة الجمع فى الوصل (١).

ولا بد من إدخال حرف الجر على " من " و " أى " إذا استثبت بهما عن مخفوض ،
ويكون المجرور متعلقا بفعل مضمر ، وتقدره بعدهما .

وإذا استثبت بهما عن مرفوع كانا مبتدأين والخبر مرفوع لفهم المعنى .

وإذا استثبت بهما عن منصوبين كانا منصوبين بفعل مضمر محذوف لفهم

المعنى (٢).

حكاية العلم :

خصوا الحكاية بالعلم دون غيره من المعارف لأن وضع الأعلام على عدم
الاشتراك بخلاف سائر المعارف فإن كل واحد منها لأى معين ، والحكاية تدفع
الاشتراك فكانت بالعلم أنسب (٣) .

فإن كان المسئول عنه علما لمن يعقل مذكورا لم يتيقن نفى الاشتراك فيه ، مقرونا
بتابع ، وأداة الاستفهام " من " غير مقرونة بعاطف ففيه لغتان : أحدهما : أن يحكى
فيه بعد " من " إعراب الأول فتقول لمن قال : قام زيدٌ ، من زيدٌ ، ورأيت زيدا ، من
زيدا ؟ ومررت بزید من زيد ؟ وهذه لغة الحجازيين . الثانية لا يحكى العلم بل يجيئون
بالعلم المسئول عنه مرفوعا فى جميع الأحوال لأنه مبتدأ ، خبره " من " أو خبر مبتدؤه
" من " وهى لغة بني تميم (٤) وتبطل الحكاية فى نحو ومن زيد لأجل العاطف وفى ومن
غلام زيد لانتقاء العلمية ، وفى نحو من زيد الفاضل لوجود التابع فقول : من زيدٌ
بالرفع عند جميع العرب ، ويستثنى من ذلك أن يكون التابع ابنا متصلا بعلم كرأيت

(١) الكتاب ٢ / ٤١١ المقرب ص ٣٢٨

(٢) الكتاب ٢ / ٤١١ المقترض ٢ / ٣٠٦

المقرب ص ٣٢٩

(٣) الرضى ٢ / ٦٢

(٤) الرضى ٢ / ٦٣ ابن يعيش ٣ / ١٩

زيداً بن عمرو أو علماً معطوفاً كرأيت زيدا وعمراً فتجوز فيهما الحكاية لأن التابع والمتبوع هنا كالشيء الواحد^(١) وأما حكاية غير الإعلام من المعارف ففيه ثلاثة أوجه أشهرها : أنه لا حكاية فيها ولا في " من " بعد حذفها .

الثاني : أنها تذكر بعد من محكية كالإعلام حكاة المبرد عن يونس

الثالث : أنها تحذف وتثبت علامات الحكاية في " من " كما في النكرات ، وذلك لكون المعرفة المذكورة عند السامع مجهولة كالنكرة ، وذلك كما حكى سيبويه أنه يقال ذهب معي فيقال مع منين ؟ ويقال قد رأيت فتقول منا ، ويقال خلف دار عبد الله فيقال دار مني^(٢) ؟

يقول ابن مالك :

احاك بأى ما المنكور سئل	عنه بها في الوقت أو حين وصل
ووقفا احاك ما المنكور بمن	والنون حرك مطلقاً أو اشبعن
وقل منان ومنين بعد لى	إفان بابنين وسكن تعدل
وقل لمن قال أنت بنت : سنة	والنون قبل نا العثي سكرة
والفتح نرز ، وصل التاء والألف	بمن بإثر ذا بنسوة كلف
وقل منون ومنين مسكنا	إن قيل : جا قوم لقوم فطنا
وإن تصل فلفظ من لا تختلف	ونادر منون في نظم عرف

حذف ألف « ما » الاستفهامية والوقف عليها :

لما كثر استعمال " ما " وتشعبت مواضعها وأوقوها على ما لا يعقل وعلى صفات من يعقل وربما توسعوا فذها وأوقعوها على نواتهم اجترؤا على ألفها بالحذف^(٣) ، ولكن بشرط أن تجر وألا تركب مع ذا^(٤) مثل قوله تعالى " عم يتساءلون " ^(٥) وعلل ابن يعيش

(١) المقرب ص ٣٢٦ أوضح المسالك ٣ / ٢٣٣ المرادي ٢٤٥/٤

(٢) الكتاب ٢ / ٤١٢ الرضى ٦٣/٢

٥- ابن عقيل ١٧٠/٤

(٣) ابن يعيش ٦/٤

(٤) المرادي ١٧٩ / ٥ الهمع ٢ / ٢١٧ التصريح ٢ / ٣٤٤

(٥) النبأ (١)

سبب الحذف في حالة الجر بقوله : وإنما حذفوها لأن الاستفهام له صدر الكلام ولذلك لم يعمل فيه ما قبله من العوامل اللفظية إلا حروف الجر وذلك لتلا يخرج عن حكم الصدر (١) .

وأما شرط عدم التركيب لأنها إذا ترتبت مع ذا تحصنت الألف من التطرف فممنع حذفها .

وأرجع السيوطي سبب الحذف للتخفيف (٢) ، وأرجع غيره سبب الحذف للتفرقة بينها وبين الموصولة والشرطية والمصدرية فإن الألف لا تحذف في هذه المواضع مثل مررت بما مررت له ، وبما تفرح أفرح ، عجبت مما تضرب ولم يعكسوا فيحذفوا في غيرها ويتثبتوا فيها لأن ألف الاستفهامية متطرفة لفظاً وتقديراً بخلاف ألف الخبرية فإنها ليست بمتطرفة تقديراً لأنها في حشو العلة والشرط فتحصنت من التطرف (٣) .

هذا عن سبب الحذف ولكن حكم الحذف ؟ وهل يجوز بقاء الألف ؟

ذهب فريق من العلماء أن حذف ألف " ما " الاستفهامية في حالة الجر هو القياس وحذفها واجب ، وأن عدم الحذف ضرورة من الضرورات الشعرية (٤) كما في قول حسان :

على ما قام يشتمني لئيم كخنزير تمرغ في رماد (٥)

وذهب أن حذفها لغة وعدم الحذف لغة أخرى ولغة الحذف أقوى وأكثر من لغة الإثبات (٦)

(١) ابن يعيش ٨ / ٤

(٢) الهمع ٢ / ٢١٨

(٣) التصريح ٢ / ٣٤٤ ، وابن يعيش ٩ / ٤

(٤) التصريح ٢ / ٣٤٥ الهمع ٢ / ٢١٧ الأشموني ٤ / ٢١٦ ابن يعيش ٤ / ٩

(٥) البيت من بحر الوافر وهو لحسان بن ثابت والشاهد في قوله (علي ما حيث اثبت أ ما الاستفهامية

المجرورة والقياس والكثير حذفها) ينظر ديوانه ص ٩٠ والمرادي ٥ / ١٨٠ والتصريح ٢ / ٣٤٥

والهمع ٢ / ٢١٧

(٦) شرح الشافية ٢ / ٢٩٧ والمحتسب ٢ / ٤١٠ وابن الشجري ٢ / ٥٤٦

وهذا ما أراده لوروده في بيت حسان ، وهو من فحول الشعراء ، ووروده في بعض القراءات القرآنية فقد قرأ " عما يتسألون)^(١) باثبات الألف^(٢) وحمل عليه قوم من المفسرين قوله تعالى " ياليت قومي يعلمون بما غفر لي ربي " ^(٣) قالوا معناه بأى شيء غفر لي ربي " فما هنا استفهامية^(٤) فإذا حذف الألف من بقيت الكلمة علي حرف واحد فاجتلبت لها هاء السكت في حالة الوقف الاستحالة الوقف علي المتحرك^(٥)، وللتوصل الي بقاء الحركة في الوقف كما اجتلبت همزة الوصل للتوصل إلي بقاء السكون^(٦) ووجب اجتلاب الهاء إن كان الخافض اسما مثل اقتضاءم اقتضي زيد وترجحت إن كان حرفا نحو عمه والفرق ان المجرورة بالحرف متصلة به وحرف الجر لا يستقل بمعناه وهو معه كالجزء لاتصاله به خطأ ونظما ، وأما المضاف فمستقل بفائدته في مدلوله الإفرادي فالاسم معه كالمفصل وهو علي حرف واحد فلذلك وجبت الهاء في الاسم وجازت في الحرف^(٧) واتصال الهاء بالمجرورة بالحرف وإن لم يكن واجبا أجود في قياس العربية وأكثر وإنما وقف أكثر القراء بغيرها اتبعا للرسم^(٨) يقول ابن مالك :

ومافي الإستفهام إن جرت حذف ألفها وأولها الهاء إن تقف .
وليس حتما في سوي مانخضا باسم كقولك اقتضاء م اقتضي^(٩)

الإستفهام وهمزة الوصل:

همزة الوصل تأتي مع لام التعريف ، ومع غيره وتكون مع لام التعريف مفتوحة للتخفيف وفرارا من النقل لكثرة الاستعمال^(١٠)، فإذا ادخلت عليها همزة الإستفهام وهي

(١) النبا ١

(٢) المحتسب ٤١٠/٢

(٣) ياسين ٢٦ ، ٢٧

(٤) الكشاف

(٥) الرضي ٤٠٩/٢

(٦) التصريح ٣٤٤/٢١

(٧) المقرب ص ٣٨٤ والمراضي ١٧٩/٥ والايضاح ٤٨٨/١

(٨) الرضي ٤٠٩/٢ المقرب ص ٣٨٤ المرادي ١٨١/٥ أوضح المسالك ٢٩٣/٣

(٩) ابن عقيل ١٧٠/٤

(١٠) ينظر التكملة ص ١٨٧ وابن الناظم ص ٨٣٤

وهي مفتوحة كذلك ، لا يجوز حذف إحداهما لئلا يلتبس الإستفهام بالخبر^(١) لاتحاد حركتهما فلا يعلم هل هي همزة الاستفهام ام همزة الوصل^(٢) ولا يجوز تخفيفها لأن همزة الوصل تسقط في الدرج ولا تثبت الا في الضرورة ،^(٣) وإنما يجب إبدال همزة الوصل ألفا مع القصر تخلصا من ثقل الفتحين^(٤) لأن الهمزة لتقلها يحرص أصحاب التخفيف

الحجاز وغيرهم علي تسهيلها^(٥)

ومنه قوله تعالى (قل الله أنن لكم)^(٦)

ومنه قوله الشاعر :-

آلحق ان دار الرباب تباعدت أو انبت حبل أن قلبك طائر^(٧)

ويجوز المد وهذا ماذهب إليه أبو علي والخضراوي وجماعة^(٨) والمدعو الأرجح والتسهيل وأن كان مرجوحا هو القياس لأن الإبدال مداهو شأن الهمزة الساكنة^(٩) وذهب أبو عمرو فيما نقله عنه الشلوبين الي ان همزة الاستفهام حذفت علي الأصل وان المدة ليست بدلا منها وإنما هي مدة زائدة للفرق بين الاستفهام والخبر^(١٠) أما إذا دخلت همزة الاستفهام علي همزة الوصل في غير أل يجب حذف همزة الوصل لأن الساكن يمكن النطق به بعد الاستفهام فلاحاجة إليها^(١١) وإنما كانت همزة الوصل أولي

(١) ينظر الكتاب ١٥٢/٤ والمقتضب ٢٢٣/١

(٢) الهمع ٢١٢/٢

(٣) اضوح المسالك ٣١٠/٣ والاشموني ٢٨٠/٤

(٤) المقتضب ٢٢٣/١

(٥) المستوفي ٢٠٣/٢

(٦) يونس ٥٩

(٧) للبيت لعمر بن ابي ربيعة وهو من بحر الطويل والشاهد في قوله آلحق حيث أبيلت همزة الوصل

ألفا لدخول همزة الإستفهام عليها مواضعه الكتاب ١٣٦/٣ وابن الناظم ص ٨٣٥ وأوضح

المسالك ٣١١/٣ والمرادي ٢٧٦/٥

(٨) التصريح ٣٦٦/٢

(٩) المرجع السابق

(١٠) المرجع السابق

(١١) المقتضب ٢٢٢/١

بالحذف لأنها في أغلب احوالها تحذف للتخفيف وهي أصل فمن باب أولي إذا كانت زائدة ويشهد لذلك حذفها لها في خذ وكل وكانت همزة الاستفهام أولي في البقاء لأنها دخلت لمعني هـ ولأن حذفها لا يؤدي الي لبس ، لأن همزة الاستفهام مفتوحة وهمزة الوصل مسكورة ، فصح الاستغناء عنها بهمزة الاستفهام ^(١) وذلك مثل قوله تعالى .
(أصطفى البنات علي البنين) ^(٢) والأصل اصطفى .

(١) شرح الشافية ٢/٢٦٩

(٢) الصافات ١٥٣

أهم المصادر والمراجع

- ١- ارتشاف الضرب لأبي حيان تحقيق د / مصطفى النحاس - مطبعة الخانجي الطبعة الأولى سنة ١٩٨٦ م .
- ٢- الأشباه والنظائر للسيوطي - دار الكتب العلمية بيروت .
- ٣- أصول النحو لأبن لسراج تحقيق د / عبد المحسن الفتلى مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة الأولى - سنة ١٤٠٠ هـ .
- ٤- إعراب ثلاثين سورة لأبن خالويه - طبعة دار المنار .
- ٥- أمالي ابن الشجرى تحقيق د/ محمود محمد الطناحي مكتبة الخانجي بالقاهرة - الطبعة الأولى سنة ١٤١٣ هـ .
- ٦- الأمالي النحوية لابن الحاجب تحقيق / هادى حسن حمودي - عالم الكتب - مكتبة النهضة العربية بيروت - الطبعة الأولى - ١٤٠٥ هـ .
- ٧- الإنصاف فى مسائل الخلاف للأبنبارى تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد - دار الفكر للطباعة .
- ٨- أوضح المسالك لابن هشام - دار إحياء التراث العربي - بيروت - الطبعة السادسة سنة ١٩٨٠ م
- ٩- الإيضاح فى شرح المفصل لابن الحاجب لتحقيق د/ موسى بناي مطبعة العاني - بغداد .
- ١٠- التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خلد الازهري مطبعة الحلبي - القاهرة .
- ١١- التعريفات للعلامة / علي محمد السيد الشريف الحرجاني لتحقيق د/ عبد المنعم الحفني - دار الرشيد - القاهرة .
- ١٢- التكملة لأبي على الفارسي تحقيق د / كاظم بحر المرجان بغداد ١٤٠١ هـ .
- ١٣- توضيح المقاصد والمسالك للمرادي تحقيق د/ عبد الرحمن علي سليمان مكتبة الكليات الازهرية . الطبعة الاولى
- ١٤- الجامع الصغير لابن هشام لتحقيق د/ احمد محمود الهرميل مكتبة الخانجي بالقاهرة سنة ١٤٠٠ هـ .
- ١٥- الجني الداني في حروف المعاني للمرادي تحقيق د/ فخر الدجين قباوة دار الكتب العلمية بيروت - الطبعة لاولي سنة ١٤١٣ هـ .

- ١٦- جواهر الأدب لعلاء الدين الإربلي تحقيق د / حامد احمد نيل مكتبة النهضة المصرية سنة ١٤٠٤ هـ.
- ١٧- حاشية الصبان علي الاشموني مطبعة عيسى البابي الحلبي .
- ١٨- خزنة الادب ولب لباب العرب للبغدادي دار صادر بيروت.
- ١٩- الخصائص لابن جني لتحقيق د/ محمد علي النجار مطبعة دار الكتب -بيروت -الطبعة الثالثة سنة ١٤٠٣ هـ .
- ٢٠- ديوان حسان بن ثابت -شرح وتحقيق الاستاذ عبد الرحمن البرقوقي-دار الكتاب العربي-بيروت.
- ٢١- رصف المباني في شرح حروف المعاني .
تحقيق /أحمد الخراط دمشق سنة ١٩٧٥ .
- ٢٢- شرح ابن عقيل للافية -دار مصر للطباعة-الطبعة العشرون سنة ١٤٠٠ هـ.
- ٢٣- شرح ابن الناظم للافية تحقيق د/ عبد الحميد السيد دار الجبل بيروت .
- ٢٤- شرح أبيات سيبويه للسيرافي تحقيق د/ محمد هاشم -دار الجبل بيروت الطبعة الأولى سنة ١٤١٦ هـ .
- ٢٥- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك تحقيق رشيد عبد الرحمن العبيدي - نشر لجنة احياء التراث بوزارة الأوقاف العراقية الطبعة الأولى سنة ١٩٧٧ هـ.
- ٢٦- شرح الكافية الشافية لابن مالك تحقيق / عبد المنعم احمد الهريدي -دار المامون للتراث الطبعة الاولى سنة ١٤٠٢ هـ .
- ٢٧- شرح الكافية في النحو للرضي -دار الكتب العلمية بيروت -الطبعة الثانية سنة ١٣٩٩ هـ .
- ٢٨- شرح لمحة ابن حيان للبرماوي تحقيق د/ عبد الحميد محمود الوكيل الطبعة الاولى سنة ١٤٠٦ هـ .
- ٢٩- شرح المفصل لابن يعيش -مكتبة المتنبى -القاهرة.
- ٣٠- شرح الوافية نظم الكافية لابن الحاجب تحقيق د/ موسي بناي علوان مطبعة الادب بالعراق سنة ١٤٠٠ هـ .
- ٣١- شواهد التوضيح والتصحيح بمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك -تحقيق د/ طه محسن دار احياء التراث الإسلامي -العراق سنة ١٤٠٥ هـ .

- ٣٢- الفوائد الضيائية في شرح كافية ابن الحاجب للجامي لتحقيق د/ اسامة طه
الرفعي -وزارة الاوقاف العراق سنة ١٤٠٣ هـ
- ٣٣- الكتاب لسيبويه تحقيق د/ عبد السلام هارون الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة
١٩٧٩ م.
- ٣٤- كتاب الشعر لابي علي الفارسي تحقيق د/ محمود محمد الطناحي مكتبة
الخانجي بالقاهرة الطبعة الاولى سنة ١٤٠٨ هـ .
- ٣٥- الكشاف للزمخشري تحقيق محمد مرسي عامر مطبعة دار المصحف -القاهرة
-الطبعة الثانية سنة ١٣٩٧ هـ.
- ٣٦- كشف المشكل في النحو لعلي الحيدرة اليمني تحقيق د/ هادي عطية مطر -
مطبعة الإرشاد بغداد سنة ١٤٠٤ هـ.
- ٣٧- لسان العرب لابن منظور -طبعة دار المعارف .
- ٣٨- مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه -مكتبة المتنبى -بالقاهرة .
- ٣٩- مسائل خلافية في النحو لأبي البقاء العكبري .
- ٤٠- المستوفي في النحو للفرخان تحقيق د/ محمد البديوي المختون -دار الثقافة
العربية -القاهرة.
- ٤١- معاني الحروف للرماني تحقيق د/ عبد الفتاح شلبي دار نهضة مصر -القاهرة.
- ٤٢- معاني القرآن وإعرايه للزجاج تحقيق د/ عبد الجليل شلبي -عالم الكتب الطبعة
الاولي سنة ١٤٠٨ هـ .
- ٤٣- معاني القرآن للغراء لتحقيق محمد علي النجار سنة ١٩٥٥ م .
- ٤٤- مغني اللبيب لابن هشام لتحقيق محمد محي الدين المكتب العصرية بيروت
١٤٠٧ هـ.
- ٤٥- المقتصد للجرحاني تحقيق د/ كاظم المرجان العراق سنة ١٩٨٢ م .
- ٤٦- المقتضب للمبرد تحقيق د/ محمد عبد الخالق عضيمة المجلس الاعلي للشئون
الاسلامية سنة ١٩٣٦ م .
- ٤٧- المقرب لابن عصفور تحقيق احمد عبد الستار الجوارى -مطبعة العاني بغداد .
- ٤٨- همع الهوامع للسيوطي مطبعة الخانجي سنة ١٣٢٧ هـ .



الخاتمة

الحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات ، والصلاة والسلام علي سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين ، وعلي آله وصحبه ومن تبعه بإحسان الي يوم الدين وبعد فبحمد الله انتهيت من بحثي هذا ، ويعونه وتوفيقه خلصت من تدبيجه ، وقد تبين لي أهم النتائج الآتية :-

أولاً :- لا بد أن تكون هناك دراسة للنحو تجمع ما تتأثر من مسائل الموضوع الواحد في الأبواب النحوية حتى تكون الفائدة أعم والوصول إليها أيسر

ثانياً :- هناك كثير من الأحكام النحوية تتوقف علي معني الاستفهام

ثالثاً :- الاستفهام له صدر الكلام ولا يعمل فيه ما قبله إلا حروف الجر لضعفها ، ولذا لا يجوز أن تقع أسماء الاستفهام فاعلا لأن الفاعل لا يتقدم علي عامله

رابعاً :- أدوات الاستفهام منها حروف ومنها أسماء وليست كلها حروفا كما ادعي بعض العلماء

خامساً :- الهمزة أصل أدوات الاستفهام ولذلك اختصت بأمر عن غيرها

سادساً :- أسماء الاستفهام كلها مبنية لأنها أشبهت الحرف في المعني، ولا يعرب منها غير أي لضعف الشبه

سابعاً :- صلة الاستفهام بالأفعال وطلبه لها أقوى من الأسماء لما في الاستفهام من معني الفعل

ثامناً :- الاستفهام يعد في بعض الأحيان مانعا للعمل وسببا من أسبابه لأنه لفظ له الصدارة لا يعمل ما قبله فيما بعده

تاسعاً :- الاستفهام يعد في بعض الأحيان مقويا للعمل وذلك يلمس في عمل اسم الفاعل عمل الفعل

عاشرًا :- الاستفهام يعد مسوغا من مسوغات الابتداء بالانكسرة

حادي عشر :- الاستفهام يعد مسوغا من مسوغات الحذف في كثير من الأبواب النحوية

لأنه يدل على معنى

ثاني عشر :- الاستفهام يعد مسوغا من مسوغات التقديم في كثير من الأبواب النحوية

ثالثا عشر :- لا يجوز إضافة أسماء الاستفهام لشبهها بالحرف

رابع عشر :- يستحيل الوصف بالاستفهام لما فيه من الإبهام

خامس عشر :- للاستفهام أثر واضح في وجوب نصب الاسم المشغول عنه ، وفي

وجوب رفعه ، وفي ترجيح النصب ، كل له موضع .

سادس عشر :- للاستفهام أثر في إجراء القول مجري الظن

سابع عشر :- اختص (ذا) من بين أسماء الإشارة بأنها تستعمل موصولة إذا سبقت

بما أو من الاستفهاميتين

ثامن عشر :- إذا أبدل مما تضمن معنى الاستفهام لأبد من إقتران همزة الاستفهام بالأبدل

تاسع عشر :- قد تعرب من الاستفهامية عند بعض العرب حكاه يونس في باب الحكاية

عشرين :- تحذف أل ما الاستفهامية في حالة الجز وعدم التركيب مع ذا ويوقف عليها

بهاء السكت

حادي وعشرين :- لهزمة الاستفهام أثر واضح إذا دخلت على همزة الوصل .

هذه هي أهم النتائج التي توصلت إليها والحمد لله أولا وآخرا

الباحث